وزارة التعليـــم العـــالـــي والبحـــث العلمي
جـــامعـــة محمد بوضياف المسيلة
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

القسم: الإدارة والتسيير الرياضي
الشعبة: الإدارة والتسيير الرياضي
التخصص: إدارة وتسيير رياضي

الرقم التسلسلي:.....
الرمـــــــز: .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات

"دراسة ميدانية على العاملين في المنشآت الرياضية التابعين لدوان المركب المتعدد الرياضات المسيلة"

إعداد الطالب:
- **خالد شريط**
- **بن شتوح محمد الأمين**

لجنة المناقشة:

	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
برباخ محمد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

قال الله تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنّكُمْ) سورة إبراهيم: الآية "07"

إن كان الشكر... فالشكر لله... على ما وفقنا إليه... ويسر لنا طريقنا...

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان له الفضل وكان عطاءه كريما بحمده لأنه سهل لي المبتغى وأعانني على إتمام هذا العمل الذي نسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة وموظفي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة على كل ما قدموه لنا من مساعدات طوال مشوارنا الدراسي.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور "....." الذي لم يبخلا علينا بتوجيهاتهما وإرشاداتهما ونصائحهما القيمة والتي ساهمت بكثير في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا ننسى أن نشكر جزيل الشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ولو بالكلمة ونخص بالذكر الأستاذ خوجة باسم والأخ خريفي حسين والمدرب لطفي قرة، كما أتقدم بجزيل الشكر لطلبة دفعة 2021.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد المصطفى الأمين صل الله عليه وسلم

نهدي ثمرة جهدي هذا إلى وطننا الحبيب الجزائر

إلى الشمعة التي أنارت دربنا وفتحت لنا أبواب العلم والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود وينبوع المحبة والحنان، إلى التي حملتنا في الصغر والكبر إلى أعز وأغلى شيء نملكه في الوجود، والتي هي سبب وجودنا وتعليمنا، والتي تجرعت من أجلنا المر والمرير إلى من فضلتنا عن نفسها حبا وطواعية.

.....الأم العزيزة الغالية.....

حفظها الله وجعلها لنا قرة العين

إلى خير الأباء، إلى مضيء دربنا إلى الذي كان عظيما بعطائه، إلى الذي ضحى من أجلنا بالغالي

إلى إخوتنا الذين طالما كانوا بمثابة السند لنا

إلى جميع أساتذتنا في مسارنا الدراسي كله

إلى كل الأصدقاء وإلى جميع الأخوة والزملاء نهدي عملنا هذا متمنيا التوفيق والنجاح والسعادة لنا جميعا.

- **ملخص الدراسة**:

➢ **عنوان الدراسة**: اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، دراسة ميدانية على العاملين في المنشآت الرياضية التابعين لدوان المركب المتعدد الرياضات المسيلة.

➢ **أهداف الدراسة**: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات باعتبار أن التكنولوجيا اصبحت من المتطلبات الأساسية في عالم التسيير بصفة عامة والتسيير الاداري الرياضي بصفة خاصة، وقد حاولنا في هذه الدراسة التعرف على الفروق في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيس في الرياضة، مربي في الرياضة)

➢ **مشكلة الدراسة**:

- ما هو اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

- هل توجد فروق في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة)؟

➢ **فرضيات الدراسة**:

- هناك اتجاه سلبي للعاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة).

➢ **عينة الدراسة:** تم توزيع الاستبيان على 18 عامل.

➢ **المنهج:** استخدمنا المنهج الوصفي.

➢ **أدوات الدراسة:** تم الاستعانة باستبيان الذي اعده **الدكتور عمار علي** من اجل جمع البيانات نحو الظاهرة المراد دراستها.

➢ **النتائج المتوصل إليها**:

بعد جمع البيانات من عينة الدراسة وعرضها وتحليلها كانت نتائج البحث بالشكل التالي:

*كشفت الدراسة الحالية ان هناك اتجاه سلبي للعاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الدرجة الكلية للاستبيان

*كما كشفت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة).

- **الاقتراحات:**

-تعزيز اتجاهات العاملين في المنشآت الرياضية من أجل تطوير الأداءات الإدارية الأمثل.

-ضرورة تبني استراتيجيات التكوين وتعزيز البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومحاولة الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين أداء المنشآت الرياضية.

-توفير فرص تكوين مستمرة للعمال في المنشآت الرياضية فيما يتعلق بالتسيير والإدارة واستخدام التكنولوجيا.

Abstract:
Study title: The tendency of workers in sports facilities towards the use of information technology, a field study on workers in sports facilities of the Office of the Multi-Sports Complex.
Objectives of the study:
This study aims to identify the attitude of workers in sports facilities towards the use of information technology, given that technology has become one of the basic requirements in the world of management in general and sports administrative management in particular, and we have tried in this study to identify the differences in the direction of workers in sports facilities towards the use of technology Rank information (sports consultant, chief sports educator, sport educator).
Study problem:
What is the attitude of workers in sports facilities towards the use of information technology?
Are there differences in the attitude of workers in sports facilities towards the use of information technology attributable to the rank (sports consultant, master educator in sports, sports educator)?
Study hypotheses:
There is a negative trend for workers in sports facilities towards the use of information technology.
- There are statistically significant differences in the attitude of workers in sports facilities towards the use of information technology due to the rank (consultant in sports, master educator in sports, educator in sports).
Sample study: The questionnaire was distributed to 18 workers.
Curriculum: We used the descriptive approach.
Study tools: A questionnaire prepared by Dr. Ammar Ali was used to collect data on the phenomenon to be studied.
Results:
After collecting data from the study sample, presenting it and analyzing it, the results of the research were as follows:
* The current study revealed that there is a negative trend for workers in sports facilities towards the use of information technology through the total score of the questionnaire
* The study also revealed that there are no statistically significant differences in the attitude of workers in sports facilities towards the use of information technology attributable to the rank (consultant in sports, master educator in sports, educator in sports).
Suggestions:
- Promote the attitudes of workers in sports facilities in order to develop optimal administrative performance.
- The need to adopt training strategies and strengthen the infrastructure for information technology and try to benefit from its applications in improving the performance of sports facilities.
- Providing continuous training opportunities for workers in sports facilities with regard to management, administration and use of technology.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	
المحتوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية Abstract	
مقدمة	1
الجانب المنهجي	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
1-الإشكالية	**5**
2-التساؤلات	**5**
3-فرضيات الدراسة	**6**
4-أهمية البحث	**6**
5-أهداف الدراسة	**6**
6-أسباب اختيار الموضوع	**6**
7-تحديد المصطلحات وضبط المفاهيم	**6**
8- الدراسات السابقة المشابهة وذات العلاقة	**8**
9-التعليق على الدراسات السابقة والمشابهة	**11**
الجانب النظري	
الفصل الثاني: تكنولوجيا المعلومات	
تمهيد	14
1- تعريف التكنولوجيا	15
2- أنواع التكنولوجيا	15
3- مفهوم المعلومات	16
3-1- البيانات	16
3-2-المعلومة	16
4- خصائص المعلومات	16
5- أهمية المعلومات	17

6- تكنولوجيا المعلومات	17
6-1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات	17
6-2-خصائص تكنولوجيا المعلومات	18
6-3- أقسام تكنولوجيا المعلومات	18
7- أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	19
8- فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصال	19
9- تكنولوجيا الشبكات العامة (الإنترنت)	20
9-1-تعريف الانترنت	20
9-2-خدمات الانترنت	20
10- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات	22
10-1- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات السياحية والفندقية	22
10-2- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الطبية	23
10-3- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات التعليمية	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثالث: المنشآت الرياضية والهيكل التنظيمي	
تمهيد	26
1/ نبذة تاريخية	27
1-2/ مكونات المنشأة الرياضية	32
1-3/ مزايا دراسة إمكانيات المنشآت الرياضية	33
1-4/ النظام القانوني والإداري لعمل المنشأة الرياضية	34
1-5/ تصنيف المنشآت والأجهزة والوسائل الرياضية	35
2/ نمط تسيير المنشآت الرياضية في الجزائر	35
2-1 النظام الداخلي والإداري للمنشات الرياضية: (الحضائر المتعددة الرياضات)	36
2-2- التنظيم المالي للحضائر المتعددة الرياضات	36
2-3- استعمال المنشآت الرياضية	36
3/ نمط تسيير المنشآت الرياضية العمومية	38
3-1/ وضعية المنشآت الرياضية الحالية	38
3-2/ محاولة إعطاء البديل	39
3-3/ التنظيم الجديد لبعض المنشآت الرياضية العمومية	40

4/ نقد التنظيم الجديد للمنشآت الرياضية	41
4-1/ ضرورة الفعالية والكفاءة في التسيير للمنشآت الرياضية	42
4-2/ أفاق الممارسة الرياضية في ظل النظام الجديد لتسيير المنشات الرياضية	42
خلاصة	43
الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
تمهيد	46
1-المنهج المتبع	46
2- متغيرات البحث	46
3-مجتمع البحث	46
4- عينة البحث	46
5- أدوات ووسائل البحث	46
6-الخصائص السيكومترية لأداة القياس	47
7-الأدوات الإحصائية المستعملة	49
الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة النتائج	
تمهيد	51
5-1-عرض وتحليل النتائج	52
5-2-مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	54
5-3-تفسير نتائج الفرضية العامة	54
الفصل السادس: الاستنتاجات والاقتراحات	
6-1-الاستنتاج العام	56
6-2-الاقتراحات والتوصيات	56
-قائمة المصادر والمراجع	47
-الملاحق	62

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة على الاستبيان.	52
02	يمثل مجال فئات الاتجاهات العمال المنشآت الرياضية نحو استخدام التكنولوجيا.	53

المقدمة

المقدمة:

لن يتوقف عطاء الإنسان ما دامت الحياة وما دامت مطالبه تتجدد وتحتاج إلى وسائل وطرق لإشباع هذه الحاجات، فالمستوى العالي للإدارة الحديثة مرتبط بصورة كبيرة بمنجزات العلم والتكنولوجيا، ودخول العلوم إلى جميع مجالات الحياة قد لقي أرضية جديدة لحل المشاكل المتعلقة بنشاط الإنسان ومن ضمنها الإدارة بصفة عامة والإدارة الرياضية بصفة خاصة. ومن هنا يصبح البحث في المجال الرياضي كباقي المجالات الأخرى يتطلب اهتماما مميزا لاسيما في عصر المعلومات التقنية والثورة العلمية، ولقد بلغت الإدارة الرياضية في ظل التقدم الحاصل درجة كبيرة من التطور والتنظيم ولعبت وسائل الاتصال دورا هاما في ترقية الإدارة الرياضية وتحسين أدائها.

حيث أن الإبداع الإداري ليس نتاج مصادفة وإنما هو نتيجة حتمية لأسس علمية وقواعد تتبع، ومن أهم هذه القواعد المشاركة بالفكر وإتاحة المعلومات. فقد تغيرت في السنوات الخمس عشر الأخيرة الكثير من المفاهيم التي تحكم عمل المديرين، فلم تعد المشكلة في الإدارة الكلاسيكية المتمثلة في إدارة الأفراد أو الماليات أو الأعمال الإدارية الأخرى، وإنما أصبحت المشكلة التي تواجه المديرين هي إدارة التغيير المستمر الذي يحدث داخل المؤسسة مع اكتسابها لخبرات متزايدة في خضم من المتغيرات الخارجية المستمرة في بيئة العمل المحيطة بها.

يشهد العالم تحولات كبرى غير مسبوقة خاصة في المجال الاقتصادي، حيث عجلت بانتشار هذه التحولات ثورة الاتصال والمعلومات التي جعلت من الكرة الأرضية قرية صغيرة مفتوحة تكشف فيها الحدود وأزيلت الحواجز أمام انتقال رأس المال والبضائع والأيادي العاملة فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية داخلت في نظام العولمة، والمؤسسة الرياضية كذلك كونها مؤسسة اقتصادية تخضع لقانون السوق الحر خاصة بعد انتقالها من النظام الاشتراكي الممركز إلى النظام الرأس مالي الذي يحمل طابع الحرية الفردية المشروطة بفلسفة المجتمع، وكذا حرية إنشاء منشآت رياضية في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة للخوصصة.

إن للمنشأة الرياضية احتياجات مالية، فهي بحاجة لأموال تساعدها على تسيير احتياجاتها لدورة الاستغلال والمتمثلة في مجمل النشاطات الدورية التي لا تتعدى السنة التي تقوم بها المنشأة الرياضية، ولديها أيضا الاحتياجات على المدى الطويل والمتمثلة في احتياجات دورة الاستثمار من مشاريع استثمارية جديدة أو بغرض توسيع المنشأة الرياضية أو تطويرها.

وقد أصبح الاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات أحد الركائز الهامة التي تنطلق منها الإدارة الحديثة. وقد تحكمت ثورة المعلومات والاتصالات في إدارة التغيير بشكل حاسم وأصبح متاح الآن توظيف المعلومات المتاحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. وقد تطورت فكرة توظيف المعلومات في الإدارة تطوراً كبيراً، حيث بدأ هذا التوظيف متمثلاً في شكل تقارير تعبر عن "ما حدث"

فعلاً داخل المؤسسة، ثم تطور الأمر إلى تحليل تلك التقارير لمعرفة الأسباب وراء حدوث المتغيرات "لماذا حدث".

وانتقلت التقنيات بعملية توظيف المعلومات إلى مرحلة التنبؤ أي "ماذا سيحدث"، ثم تطورت إلى مرحلة الرؤية المجمعة للمعلومات والتأثيرات المختلفة للقرارات، ثم انتقلت إلى المرحلة الأكثر تقدماً وهي توظيف المعلومات من أجل تحقيق الأهداف أو "ماذا نريد أن يحدث". هذا الوضع الجديد فرض على المؤسسة تحديات جديدة تختلف شكلا ومحتوى عن الفترات السابقة، وتزداد شدة هذه التحديات على الدول النامية أكثر فأكثر منه عن الدول المتطورة نظرا للتأخيرات المسجلة في الميدان التكنولوجي عموما وتكنولوجية المعلومات موضوع البحث خصوصا، لكن هذا لا يعني أن هذه الدول بما فيها الجزائر لم تتأثر بما أفرزته هاته التكنولوجية في جميع الميادين بصفة عامة والميدان الرياضي بصفة خاصة، فالعالم اليوم وبفضل التسهيلات والمزايا التي منحتها هذه التكنولوجيا للبشرية أصبح يشبه القرية الصغيرة.

إذن فالمنشآت الرياضية مطالبة من جهتها بمسايرة هذه التطورات والتأقلم معها لكسب تحديات العصر، وهذا لا يتأتي إلا بتوفير بُنية تحتية قوية تسمح باستيعاب التطورات الحاصلة في هذا المجال وبتأهيل الموارد البشرية بحيث تكون قادرة على الأخذ بزمام هذا الوضع الجديد للبقاء والتفوق في عصرنا الحالي، فلهذه الأسباب حاولنا دراسة هذا الموضوع من فكرة تصور نظرة مستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الرياضية الجزائرية، وتمثل هذه الدراسة نقطة التقاء علمية وعملية وحلقة وصل بين مجالين مختلفين هما المجال التكنولوجي ومجال الإدارة الرياضية.

قسمنا بحثنا إلى جانبين جانب نظري، وجانب تطبيقي يحتويان على ست فصول ففي الفصل الأول تناولنا فيه الإطار العام لدراسة ومن خلال الخلفية النظرية نستطيع تحديد إشكالية بحثنا وطرح التساؤلات وصياغة الفرضيات، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الاتجاهات وفي الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى المنشآت الرياضية، أما الفصل الرابع يحتوي على منهجية الدراسة نقوم بالإجراءات الميدانية للدراسة وفيه نقوم بتحديد مجتمع البحث وضبط المتغيرات واختيار عينة الدراسة وإجراء التطبيق الميداني للأداء وكذلك تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لها، ثم قمنا في الفصل الذي يليه بعرض ومناقشة النتائج المحصل عليها، وفي الأخير عرض الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات.

الجانب التمهيدي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1-الإشكالية

2-التساؤلات

3-فرضيات الدراسة

4-أهمية البحث

5-أهداف الدراسة

6-أسباب اختيار الموضوع

7-تحديد المصطلحات وضبط المفاهيم

8- الدراسات السابقة المشابهة وذات العلاقة

9-التعليق على الدراسات السابقة والمشابهة

1-الإشكالية:

إن تقدم الأمم والشعوب يتأثر بشكل واضح من خلال التقدم العلمي والتقني وهذا التقدم ينعكس على المستوى السياسي والدولي فيها، ويعد علم الإدارة من العلوم ذات الأهمية الكبرى التي أثرها واقعا على المجتمع وفي كافة المجالات والأنشطة الرياضية، ويعتبر التسيير الإداري العملية التي تقوم بها الادارة بمختلف انواعها فهو طريقة عقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية المادية والمالية قصد تحقيق تلك الاهداف المرجوة وذلك عن طريق وظائف الاساسية للإدارة التي تتمثل في تخطيط وتنظيم، التوجيه والرقابة، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بما هو موجود من قدرات ومهارات وخبرات يتمتع بها الفرد بالإضافة لدوافعه واتجاهاته نحو العمل، والتميز فيه، والوصول إلى الإتقان والجودة والرضا الوظيفي.

وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في المجال الإدارة الرياضية من التحديات الحديثة التي تتيح للإدارة الرياضة مرحلة جديدة من التحديث، ولكنها تحتاج إلى جهد ذكي وعالي الاحتراف، ينقلها عالميا وإقليميا من مرحلة العمل التلقائي إلى إدارة تقوم على خبرات احترافية ومناهج علمية في التخطيط والتنفيذ والمنافسة محليا، اذ تسعى تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة للكشف عن أفضل السبل التي تمكن المؤسسات الرياضية من القيام بعملية الإنتاج بشكل أفضل والتعريف بطرق أكثر نجاعة في تصريف هذه المنتجات، ومن ثم إيجاد الحلول لمشاكل: الوقت، الجهد، الاتصال، السرعة وغيرها في سبيل تحسين صورة المؤسسة سوقيا وتنافسيا وهذا ما يتطلبه الاقتصاد الحديث.

وبما انه يشترط لتحقيق أو إنجاز أي مشروع وبلوغ الهدف المسطر تكاثف الجهود البشرية وتنسيقها مع مختلف الموارد المالية والمادية، وهذا تحت نظام عملي منظم يهتم بتسيير وإدارة هذه الموارد، ونظراً لأهمية الاتجاهات في إكساب الفرد المهارات والقدرات على الأداء والرضا الوظيفي والرغبة في العمل.

ظهرت فكرة إجراء الدراسة كمحاولة لتدعيم فهم أفضل لاتجاهات العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، وكذلك تعزيزا للاتجاهات الإيجابية المرغوبة وتعديل أو تغيير الاتجاهات غير المرغوبة وصولاً بالعملية الإدارية إلى مراتبها المتقدمة ومكانتها المرموقة، لضمان استمرارية العمل وجودة الأداء، وعلى هذا الأساس جاءت التساؤلات التالية:

2-التساؤلات

- ما هو اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات؟
- هل توجد فروق في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة)؟

وكانت فرضيات بحثنا كما يلي:

3-فرضيات الدراسة:

- هناك اتجاه سلبي للعاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة).

4-أهمية البحث:

ويعتبر التسيير في الإدارة الرياضية الحديثة عملية إدارية مخططة مبنية على أسس علمية سليمة تعمل على وصول المنشآت الرياضية إلى التكامل والارتقاء، والارتفاع بالمستوى الذي تقدمه للمتعاملين معها، ويمكن إيجاز أهمية الدراسة فيما يلي:

أ/-القيمة العلمية للبحث (النظرية):

- للتعرف على اتجاهات العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ،
-التعرف على أهمية تكوين دوافع واتجاهات نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الرياضي.

ب/- القيمة العلمية (التطبيقية):

- إبراز الاتجاهات الإيجابية المرغوبة وتعديل أو تغيير الاتجاهات غير المرغوبة وهذا مما يمكننا من المساهمة في تحسين التخطيط والتحضير والتنظيم والتوجيه في المؤسسات والمنشآت الرياضية
- العمل على التوصل الى نتائج علمية وعملية مدروسة للوصول بالعملية الإدارية إلى مراتبها المتقدمة.

5-أهداف الدراسة:

لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية، والهدف من الدراسة يفهم عادة على انه السبب الذي من اجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة والبحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية وتهدف الدراسة الراهنة الى:

- التعرف على اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات
- التعرف على الفروق في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات حسب متغير الخبرة (الممارسة) والجنس والرتبة.
- إيجاد الحلول المناسبة لدفع المؤسسات والمنشآت الرياضية نحو جودة في الأداء.

6-أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

كان اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ/- الأسباب الذاتية:

- اهتمام الباحث بواقع تسير المؤسسات والمنشات الرياضية بحكم ان البحث في مجال تخصص.
- تكوين ميول واتجاهات إجابيه من اجل تقديم جودة في المنتوج.
- البحث في موضوع الحالة المتدهور لبعض المنشآت والهيئات الرياضية والسعي ليجاد حلول لها.

ب/- الأسباب الموضوعية:

- قلة الدراسات والبحوث العلمية حول هذا الموضوع.
- الحاجة الماسة لمعالجة هذا الموضوع باعتبار تكوين الاتجاهات نحو العمل من ضروريات جودة الخدمات والمنتوج.
- تعزيز اتجاهات مستشاري الرياضة من أجل تطوير الأداءات الإدارية الأمثل.

7-تحديد المصطلحات وضبط المفاهيم:

7-1-الاتجاه:

-**لغة:** من الفعل اتجه (اتجاها) قصد "توجه " اتخذ وجهة له **(مؤنس رشاد الدين: 2000، ص 23).**

-**اصطلاحا:** الاتجاه يعرفه بوجاردوس **(Bogardus):** "الميل الذي ينحو السلوك قريبا من بعض عوامل البيئة أو بعيدا عنها، ويضفي عليها معاير موجبة او سالبة تبعا لانجذابه لها، أو نفوره منها" **(فاطمة المنتصر الكتاني: 2000، ص 34).**

وتعرفه عزيزة سالم: "بانه حلة استعداد عقلي عصبي تنظمها الخبرة السابقة، هذه الحالة توجه استعدادات الفرد نحو كل الموضوعات أو الاشياء أو المواقف التي ترتبط بها" **(عزيزة محمد سالم: 1977، ص31).**

-**تعريف الإجرائي:** يعتبر الاتجاه على انه هو المسار أو الطريق الذي يحب ان يتبعه الفرد في حياته اليومية.

7-2-الإدارة:

-**لغة:** والتي حسب القاموس "السبيل" تستعمل كما يلي: **(دانيال ريغ: 1983، ص 1875)**

-**إدارة مال:** فندق وهي بمعنى تسيير رأس المال.

-**إدارة مركزية:** تسيير أعمال وهي مبنى توجه فيها مختلف الأعمال العمومية في أغلب الأحيان.

-**مجلس الإدارة:** وهو بمعنى اجتماع، جلسة.

-**التعريف الإجرائي:** يتفق الباحثون في تعريف الإدارة مع "عصام بدوي" والقائل أن المعنى العام لإدارة الذي هو: "هيئة أو منظمة تتألف من شخص أو عدة أشخاص يتحملون مسؤولية تسيير عمل أو هيكل أو برنامج"، نعني أيضا: تنظيم، تنسيق، توجيه، تخطيط، مراقبة، جمع بشري لتحقيق هدف معين.

7-3-الإدارة الرياضية:

- التعريف الاصطلاحي:

حسب تعريف "سونس كيلي"، "بلاتش وبيتل 1990" هي: المهارات المرتبطة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة والميزانيات والقيادة والتقييم داخل هيئة تقدم رياضة أو أنشطة بدنية أو ترويجية. (إبراهيم عبد العزيز شيحا: 1983، ص 41).

7-4-المنشاة الرياضية:

هي أي منشأة يقوم هيكلها المتكون من جماعة عمل يترأسها مدير لتوجيه أنشطة جماعة رياضية من الأفراد، اتجاه هدف مشترك وتنمية المهارات المرتبطة بالتخطيط والتنظيم، التوجيه، المتابعة، الميزانيات فيما يخص الرياضة والأنشطة البدنية وتكوين الأفراد تربويا وتعليميا. (عصام بدوي: 2000، ص 17)

7-5-التسيير:

يرى"محمود رفيق الطيب" أن التسيير هو تلك المجموعة من العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط، التنظيم، الرقابة والتوجيه، وهو باختصار تحديد الأهداف وتنسيق جهود الأشخاص لبلوغها. (محمد رفيق الطيب: 1995، ص 216)

كما يعرفه "يوسف يصديق": هو مسايرة التعقيد والجزيئات فبدون تسيير دقيق فإن المؤسسات الضخمة والمعقدة تصبح فوضوية بشكل يهدد وجودها الحقيقي وهو يوفر درجة من الانتظام والتوافق. (يوسف يصديق: ص 07)

- التعريف الإجرائي:

من خلال التعريفين السابقين فإن الطلبة الباحثين يتفقون على أن التسيير هو عملية يشترك فيها العلم والفن وتقنية قيادة شؤون تنظيم وتخطيط وتدبير وتنشيط ومراقبة الأعمال، كما يعني إسناد جملة النشاطات والقدرات الفردية ذات نوعية عالية، ويعمل على توصيل الخطة لإدراك هذه الفرديات مع تحديد مسؤولية تكلف كل خطة.

8- الدراسات السابقة المشابهة وذات العلاقة:

الدراسة الأولى:

- دراسة **قدور ياسين (2006)** بعنوان: **"نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة".**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة الصناعية وكيفية تفعيل هذا التأثير بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال معرفة طبيعة المنشأة وعلاقة ذلك بما تحصل عليه من عائد. كما تحاول الدراسة تحليل بعض النماذج المعروفة التي تحاول تقويم تكنولوجيا المعلومات في المنشأة الاقتصادية الحديثة وبصورة خاصة دورها في تحقيق الميزة التنافسية الإستراتيجية للمنشأة، وقد تم استخدام استبانة، تم توزيعها على جميع أفراد العينة وتوصلت الدراسة إلى أن ما يحصل عليه المنتج من خفض في التكلفة التسويقية نتيجة لتغير تكنولوجيا المعلومات يتناسب طرديا مع مرونة الطلب بشرط ثبات مرونة العرض. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات من خلال جعل سوق تكنولوجيا المعلومات سوقاً

تنافسياً "أقل تكلفة" وأن يتم اختيار أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات بما يتناسب وطبيعة وأهداف المنشأة، وهذا التأثير الذي يهمنا في دراستنا هاته حيث أن تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين ترسم لك الأهداف من خلال كفاءتك في استخدامها، فقد وفق الباحث هنا في محاولة رسمه لكيفية تقويم هذه التكنولوجيا من أجل تحقيق الميزة التنافسية للمنشأة.

الدراسة الثانية:

- دراسة **الساسي بوعزيز** (2011) بعنوان "**واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الرياضية بالجزائر**".

والتي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في إدارتنا الرياضية لرسم المعالم وتصنيف أنفسنا أين نحن من الدول الأخرى. فالإشكال الذي نواجهه هنا هو هل أن الإدارة الرياضية الجزائرية تقوم بالتوظيف الأمثل لتكنولوجيا الحاسوب والانترنيت وما واقع وحقيقة ذلك ؟، تم طرح الفرضية التي تعتبر أو بمثابة حل لهذه الإشكالية والتي فحواها هو: أن التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات يساهم بشكل بارز في تحسين أداء الإدارة الرياضية الحديثة. تمت الإجراءات المنهجية المتبعة على عينة أختيرت بصفة عشوائية من كل مستويات الإدارة، فهي تتكون من 60 إداريا يعملون بصفة دائمة بالرابطة الجهوية لكرة القدم بباتنة والرابطات التابعة لها(رابطة باتنة الولائية، رابطة بسكرة،رابطة المسيلة، رابطة برج بوعريريج، رابطة خنشلة). تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج المناسب لمثل هاته الدراسات، حيت تم اختيار الاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات وبعض الطرق الإحصائية للتحليل، كالطريقة الثلاثية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار ستيودنت. وبعد عرض وتحليل ومناقشة النتائج خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في الادارة الرياضية بصفة خاصة في الإنعاش إن عاش.

– هناك بذرة ووتيرة لكن تبدو بطيئة في توظيف تكنولوجيا الحاسوب والانترنيت تحتاج إلى البعث من جديد والاهتمام أكثر، للتوجه نحو الادارة الالكترونية والاحتراف الإداري.

– سهول تطوير الإدارة الرياضية الجزائرية لأنها لا تتطلب رأسمال أو مجهودات كبيرة.

الدراسة الثالثة:

- دراسة **مراد رايس (2005)** بعنوان "**أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**".

حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أثر وأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين أداء المورد البشري داخل المنظمة، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي ناسب هذا البحث، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتمت هذه الدراسة على عينة من مديرية الصيانة بولاية الأغواط "DML"، وكانت نتائج الدراسة على أنه هناك أثر إيجابي على أداء المورد البشري في المؤسسة وهي الضرورة الملحة لاستخدام هذه التكنولوجيا على المستوى الإداري.

الدراسة الرابعة:

- دراسة **قرين رشيدة (2016)** واخرون بعنوان "**اتجاه مستشاري الرياضة – تخصص تدريب رياضي – نحو العمل في الادارة الرياضية**"

هدفت الدراسة الى معرفة اتجاه مستشاري الرياضة تخصص تدريب رياضي نحو العمل في الادارة الرياضية ومعرفة الفروق في اتجاه مستشاري رياضة تخصص تدريب رياضي نحو العمل في الادارة الرياضية حسب، المقدره الشخصية لتولي المنصب الاداري والحوافز الوظيفة التي تقدمها المناصب الادارية (الحوافز الاجتماعية والترقيات) وكذلك حسب متغير الخبرة (الممارسة). وتم استخدام المنهج الوصفي وتم بناء استبيان يقيس اتجاه مستشاري الرياضة نحو العمل في الادارة الرياضية على عينة تم اختيارها عشوائية بلغ عددها 20 مستشار ومستشارة موزعة على ولايتي الجلفة والمسيلة واثبتت النتائج ان مستشاري الرياضة تخصص تدريب رياضي في ولايتي الجلفة والمسيلة يمتلكون اتجاهات سلبية نحو الادارة الرياضية من خلال الدرجة الكلية للاستبيان كما كشفت الدراسة انه توجد فروق في اتجاه مستشاري الرياضة تخصص تدريب رياضي نحو الادارة الرياضية حسب المقدره الشخصية لتولي المنصب الاداري وهذا يدل على وجود تاثير لقدرات الشخصية في اتجاه نحو الادارة الرياضية وكذلك بينت الدراسة انه لا وجود لفروق في اتجاه مستشاري الرياضة تخصص تدريب رياضي نحو العمل في الادارة الرياضية تعزى لحوافز الوظيفة (الحوافز اجتماعية والترقيات) وهذا يدل على ان الحوافز الوظيفية لا تمثل عامل يحفز على تكوين ميول إيجابية.

9-التعليق على الدراسات السابقة والمشابهة:

لقد وجهنا اهتمامنا في مراجعتنا للدراسات السابقة أن تكون في مجال الاداري وبالأخص في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة وبرغم من الدراسات السابقة تنوعت لتشتمل على كل

من المؤسسات ومنشآت الرياضية وغيرهم فقد كنا اكثر تحديدا في اختيار الدراسات السابقة وانتقائها والتي تناوله موضوع تكنولوجيا المعلومات وذلك من منطلق التدعيم البنائي المعرفي في مجال تطوير الادارة والتسيير الرياضي مجال دراستنا.

-عند مراجعتنا للدراسات السابقة يظهر جليا الاهتمام بدراسات تكنولوجيا المعلومات في الادارة والعمل المؤسساتي بشكل عام في البيئة العربية والبيئة الاجنبية.

- تناولة معظم الدراسات السابقة موضوع تكنولوجيا المعلومات وفقا لمتغيرات كثيرة منها الجنس والسن، والمستوى التعليمي مما ساعدنا في توجيه دراستنا الحالية وانتقاء متغيرات الدراسة.

- اظهرت معظم الدراسات السابقة وجود دور لتكنولوجيا المعلومات في تطوير الادارة والعمل الاداري.

- كما نستخلص من الدراسات السابقة ان الاتجاهات دور مهم في توجيه سلوك الفرد.

الجانب النظري

الفصل الثاني

تكنولوجيا المعلومات

تمهيد

1- تعريف التكنولوجيا

2- أنواع التكنولوجيا

3- مفهوم المعلومات

3-1- البيانات

3-2-المعلومة

4- خصائص المعلومات

5- أهمية المعلومات

6- تكنولوجيا المعلومات

6-1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات

6-2-خصائص تكنولوجيا المعلومات

6-3- أقسام تكنولوجيا المعلومات

7- أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

8- فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصال

9- تكنولوجيا الشبكات العامة (الإنترنت)

9-1-تعريف الانترنت

9-2-خدمات الانترنت

10- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات

10-1- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات السياحية والفندقية

10-2- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الطبية

10-3- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات التعليمية

خلاصة الفصل

تمهيد:

في الآونة الاخيرة ظهرت العديد من التطورات والتي مست العديد من المجلات والميادين وظهر ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات التطورات تزايد الطلب على هذه تكنولوجيا، هذه الأخيرة اصبحت من المورد الأكثر أهمية بالمقارنة بالموارد الكلاسيكية، مما أصبح الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والإتصال المستوفية الشروط المشغل الشاغل لأي مؤسسة بإعتبارها نقطة القوة والتميز في عصر سمته الأساسية هي المعلوماتية.

وللإلمام بالموضوع سوف نتطرق في المبحث الأول إلى تكنولوجيا المعلومات بدءا من مفهوم التكنولوجيا والمعلومات وبعد ذلك نتناول في المبحث الثاني مفهوم الإتصال بدءا من التطور التاريخي له ووصولا إلى أشكاله أما المبحث الثالث فخصصناه لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأقسامها وكذلك تكنولوجيا الشبكات الخاصة (الأنترانت والإكسترانت) ثم العامة (الإنترنت).

1- تعريف التكنولوجيا:

يرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة يونانية التي تتكون من مقطعين هما (Techno) تعني التشغيل الصناعي، والثاني (Logos) أي العلم أو المنهج، لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي **(غسان قاسم اللامي، 2006 ص 22).**

ويمكن تعريفها من جهة التحليل الاقتصادي بأنها "مجموعة المعارف والمهارات والخبرات الجديدة التي يمكن تحويلها إلى طرف إنتاج أو استعمالها في إنتاج سلع وخدمات وتسويقها وتوزيعها، أو استخدامها في توليد هياكل تنظيمية إنتاجية". **(نوفيل حديد، 2007، ص51-52)**

ويمكن تعريف التكنولوجيا على إنها :"تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية، ولا تعني التكنولوجيا هنا الأدوات والمكائن فقط بل أنها الأسس النظرية والعلمية التي ترمي إلى تحسين الأداء البشري في الحركة التي تتناولها".**(عبد البارى، 2003، ص23)**

2- أنواع التكنولوجيا: يتم تصنيف التكنولوجيا على أساس عدة أوجه منها ما يلي:

2-1- على أساس درجة التحكم نجد ما يلي:

2-1-1- التكنولوجيا الأساسية: وهي التكنولوجيا التي تمتلكها أغلب المؤسسات الصناعية والمسلم به وتتميز بدرجة التحكم كبير جدا.

2-1-2- تكنولوجيا التمايز: وهي التي تملكها مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات الصناعية وهي التكنولوجيا التي تتميز بها عن بقية منافسيها.

2-2- على أساس موضوعها هناك:

2-2-1- تكنولوجيا التسيير: وهي التي تستخدم في تسير تدفقات موارد، ومن أمثلتها البرامج والتطبيقات التسيرية.

2-2-2- تكنولوجيا التصميم: وهي التي تستخدم في نشاطات التصميم في المؤسسة كالتصميم بمساعدة الحاسوب.

2-2-3- تكنولوجيا أسلوب الإنتاج: وهي تلك المستخدمة في عماليات الصنع، وعمليات التركيب والمراقبة.

2-2-4- تكنولوجيا المعلومات والاتصال: وهي التي تستخدم في معالجة المعلومات والمعطيات ونقلها.

2-3- على أساس درجة التعقيد نجد:

2-3-1- تكنولوجيا ذات درجة عالية: وهي التكنولوجيا شديدة التعقيد، والتي من الصعب على المؤسسات الوطنية في الدول النامية تحقيق استغلاله إلا بطلب من صاحب البراءة.

2-3-2- تكنولوجيا العادية: وهي أقل تعقيدا من سابقتها، حيث بإمكان المختصين المحلين في الدول النامية استيعابها غير أنها تتميز أيضا بضخامة تكاليف الاستثمار. **(لمين علوطي، 2004،ص9-10)**

3- مفهوم المعلومات

قبل التطرق إلى مفهوم المعلومات يجدر بنا التطرق إلى مفهوم البيانات، ذلك قصد إزالة اللبس الواقع بين المفهومين (المعلومة والبيان).

3-1- البيانات

تعرف على أنها: "عبارة عن مجموعة حقائق غير منتظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها". **(محمد عبد العليم صابر، 2007، ص36)**

3-2-المعلومة

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم المعلومات، من أبرز هذه التعاريف:

يعرفها wiig بأنها: "حقائق وبيانات منظمة تصف موقفا معينا أو مشكلة معينة". **(مصطفى ربحي، 2007، ص102)**

ويعرفها بعض المختصين في التسيير هي: "كل ما يحمل لنا معرفة يغير نظرتنا للأشياء يقلل خبرتنا". **(بحبي دريس، 2005، ص30)**

كما تعرف أيضا على أنها: "بيانات تمت معالجتها بطريقة محددة بداء يتلقى البيانات من مصدرها المختلفة ثم تحليلها وتبويبها وتطبيقها حتى يتم إرسالها إلى الجهات المعنية مصدرها المختلفة ثم تحليلها وتبوبها وتطبيقها حتى يتم إرسالها إلى الجهات المعنية".**(شريف أحمد العاصى، 2004، ص28)**

4- خصائص المعلومات

تتوفر المعلومات على مجموعة من الخصائص أهمها:

4-1- التوقيت المناسب: وهي المعلومات المناسبة زمنيًا وتتوافر في وقت الحاجة إليها؛

4-2-الوضوح: يجب أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض؛

4-3-الدقة: وتعني أن تكون المعلومات خالية من أخطاء التجميع والتسجيل **(أحمد صالح الهزايمة 2009، ص395)**، حتى يمكن الاعتماد عليها في تقدير احتمالات المستقبل ومساعدة الإدارة في تصوير واقع الأحوال؛

4-5-الصلاحية: وتعني أن تكون المعلومات ملائمة أو مرنة ومناسبة لطلب المستفيد؛

4-6- **القياس الكمي:** وتعني إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة من نظام المعلومات؛

4-7-المرونة: تعني أن تكون المعلومات ملائمة وتتكيف مع رغبات أكثر من مستفيد؛

4-8-عدم التحيز: وتعني عدم تغير محتوى المعلومات مما يؤثر على المستفيد أو تغير المعلومات حتى تتوافق مع أهداف ورغبات المستفيدين؛

4-9-إمكانية الحصول عليها: وتعني إمكانية الحصول على المعلومات بسهولة وسرعة أي تكون المعلومات سهلة المنال؛

4-10-الشمول: وتعني أن تكون المعلومات شاملة لجميع متطلبات ورغبات المستفيد وأن تكون بصورة كاملة دون تفضيل زائد ودون إيجاز بفقد معناها؛**(يحي مصطفى حلمي، 1998، ص78-79)**

4-11-قابلة للمراجعة: وهي خاصية منطقية نسبيا وتتعلق بدرجة الاتفاق المكتسبة بين مختلف المستفيدين لمراجعة فحص نفس المعلومات. **(مصطفى ربحي، 2010، ص11)**

5- أهمية المعلومات:

تلعب المعلومات دورا هاما وحيوي يظهر ذلك في:

- إثراء البحث العلمي وتطور العلوم وتكنولوجيا؛
- تعتبر العنصر الأساسي في إتخاذ القرار المناسب وحل المشكلات؛
- لها أهمية كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية...الخ؛
- لها دور كبير في التوقيت المناسب من خلال دورة المعالجة والإدخال والتقارير؛
- تساعد المعلومات في نقل خبرتنا للآخرين وعلى حل المشكلات التي توجهنا، وعلى الاستفادة من المعرفة المتاحة.

6- تكنولوجيا المعلومات

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم التكنولوجيا وكذا مفهوم المعلومات ونظام المعلومات لابد أن نتعرف على مفهوم تكنولوجيا المعلومات وأهم خصائصها.

6-1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات كل نظم وأدوات الحاسوب التي تتعامل مع إنسياق الرمزية المعقدة من المعرفة أو مع القدرات الإدراكية الذهنية وفي حقول التعليم والذكاء، بذلك تشكل تكنولوجيا المعلومات مظلة شاملة لكل علاقات التكنولوجيا بمعطيات الفكر الإنساني.

ومن هذا نجد عدة تعار يف لتكنولوجيا المعلومات نذكر منها:

يعرف روجر كارتر تكنولوجيا المعلومات بأنها: "الأنشطة والأدوات المستخدمة لتلقى، تخزين، تحليل، تواصل المعلومات في كل أشكالها، تطبيقها لكل جوانب حياتنا شاملة، المكتب، المصنع والمنزل". ويميز روجر كارتر بين ثلاث جوانب رئيسية لتكنولوجيا المعلومات:

الجانب الأول: تكنولوجيا تسجيل البيانات وتخزينها،

الجانب الثاني: تكنولوجيا تحليل البيانات،

الجانب الثالث: تكنولوجيا توصيل البيانات (الاتصال). **(محمود علم الدين، 1990، ص39)**

وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها: "خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية والتقنيات المصغرات والفلمية والاستنساخ، تمثل مجموعة كبيرة من الاختراعات الذي يستخدم المعلومات خارج العقل البشري". **(محمد الهادي، 1989، ص32)**

وتعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: "القاعدة الأساسية التي تبنى في ضوئها المنظمات الإدارية والمنشآت ميزتها التنافسية". ويقصد بالتكنولوجيا كل أنواع المعرفة الفنية والعلمية والتطبيقية التي يمكن أن تسهم في توفير الوسائل، المعدات، الآلات، الأجهزة الميكانيكية والإلكترونية ذات الكفاءة العالية والأداء الأفضل التي تسهل للإنسان الجهد وتوفير الوقت وتحقق للمنظمة أهدافها النوعية والكمية بكفاءة وفاعلية". **(شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، 2009، ص 478)**

كما عرفتها وزارة التجارة والصناعة البريطانية تعريفا شاملا هي: "الحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها وإرسالها في صورة معلومات مصورة أو صوتية أو مكتوبة أو في صورة رقمية، ذلك بواسطة توليفة من الآلات الالكترونية وطرق المواصلات السلكية واللاسلكية". **(بوحنية قوي، 2010، ص86)**

6-2-خصائص تكنولوجيا المعلومات: تتميز تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من الخصائص أهمها:

6-2-1- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة، مثال على ذلك شبكة الانترنت التي تسمح لكل واحد منها بالحصول على ما يلزمه من معلومات ومعطيات في وقت قصير مهما كان موقعه الجغرافي،

6-2-2- رفع الإنتاجية: تعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع الإنتاجية حين يتم استعمالها بشكل جيد وفعال؛

6-2-3- المرونة: تعددت استعمالات تكنولوجيا المعلومات لتعدد احتياجاتنا لها، أبسط مثال على ذلك الحاسوب الذي نستعمله في حياتنا اليومية والعملية، فهو أداة للكتابة والقيام بمختلف العمليات المعقدة مثل الاتصال عن البعد أو القرب...الخ. كما أنها تمنح للإنتاج كفاءة عالية وهذا بكسب تكنولوجيا المعلومات مرونة كبيرة بالمقارنة مع آلة محدودة الاستعمال؛

6-2-4- التمتمة la miniaturisation: ويقصد بها الأسرع والأصغر والأقل تكلفة وهي من أهم مميزات تكنولوجيا المعلومات فهي تتميز بالتحسن الدائم في سرعتها وسعة ذاكرتها. **(غنية لالوش، 2002 ص ص 89-99)**

6-3- أقسام تكنولوجيا المعلومات

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات تطورا كبيرا وذلك من سنة إلى أخرى بل ومن يوم إلى آخر، حيث اتسع هذا التطور حتى أصبح يضم مجالات وأقسام عديدة نذكر منها:

3-1- صناعة المحتوى المعلوماتي: وتتمثل هذه الصناعة في المؤسسات التي تنتج الملكية الفكرية عن طريق المحررين والمؤلفين وغيرهم؛

3-2- صناعة بث المعلومات: وتتم بواسطة شركات الاتصال والبث التي تتم من خلالها توصيل المعلومات من أماكن تواجدها إلى مستخدميها؛

3-3- صناعة معالجة المعلومات: وتقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال كما تشمل هذه الصناعة على منتجي البرمجيات. **(حاج عيسى آمال، هواري معراج، 2003 ص110)**

7- أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لتجاوز الإنقسام الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة والإسراع ببذل الجهود بغية دحر الفقر، الجوع، المرض، الأمية والتدهور البيئي. وكما يمكن لهذه التكنولوجيات من توصيل منافع الإلمام بالقراءة، الكتابة، التعليم، والتدريب إلى أكثر المناطق إنعزالاً؛

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التنمية الاقتصادية: فهي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريباً؛

-تعمل هذه تكنولوجيا على زيادة قدرة الأشخاص على الإتصال وتقاسم المعلومات والمعارف ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلماً ورخاءا لجميع سكانه؛

- تمكن تكنولوجيات المعلومات والإتصال بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها أو إنتمائهم العرقي أو القومي أو الديني، فهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي، وبوسعها تمكين الأفراد، المجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكناً في السابق.

من هذا يتضح أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور هام في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال القديمة، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل مختلف شرائح البشر، متاحة في أي مكان وزمان وبتكلفة منخفضة. فهي تعد مصدر هام للمعلومات سواء للأشخاص أو المؤسسات بمختلف أنواعها أو للحكومات، كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها كبرامج التدريب وبرامج التعليم وغيرها.

8- فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصال: من بين ما تقدمه TIC من فوائد للمؤسسة نذكر منها ما يلي:

- تطوير أدوات الإدارة العليا عن طريق تنظيم كفاءات المستخدمين؛

- تحسين التوظيف الداخلي للمؤسسة؛
- تحسين الإنتاجية والكفاءة وتطوير الخدمات والمنتجات؛
- سرعة الاستجابة لمتطلبات الزبون؛
- الابتكار والتجديد بدون الانقطاع للبقاء في الخدمة والمحافظة على الحصة السوقية؛
- إتساع شبكة التوزيع وخلق عروض ملائمة لمتطلبات الزبون؛
- كيزة الإبداع والتنمية وخلق منتجات جديدة، خدمات جديدة، أسواق جديدة،...الخ؛
- تساهم في تحسين جودة خدمات المقدمة لزبائن؛
- بناء علاقة وطيدة بين المؤسسة وزبائنها؛
- إنتشار وتوسع التجارة الالكترونية. **(براهيم يختي، 2005، ص49)**

9- تكنولوجيا الشبكات العامة (الإنترنت)

لقد أصبح اهتمام المؤسسات ينصب أكثر فأكثر على إيجاد الطرق الأكثر فعالية للاتصال بالمستهلكين وتلبية حاجاتهم ورغباتهم وهو ما حصل بفعل عامل التقدم التكنولوجي، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بمراكز الاتصال الافتراضية والمتمثلة في الإنترنت.

9-1-تعريف الانترنت

يعرفها كارول أوكوتور على إنها: "مجموعة من شبكات الحواسب المستقلة كليا والموزعة عبر أنحاء العالم، حيث تشكل هذه المجموعة نظاما عملاقا واحد إذ تتولى كل شبكة منفردة مسؤولية الإدارة والصيانة الذاتية لها أولوية خاصة".

كما عرفها كل من بوب نورتون وكاتي سميث "الإنترنت عبارة عن مجموعة الشبكات الحاسوبية العالمية المتصلة يبعضها البعض بواسطة وصلات اتصالية متباعدة" **(بوخاوة إسماعيل وعطوي عبد القادر، 2005)**.

وتعرف كذلك بأنها "شبكة عالمية مكونة من عدد من الشبكات المتصلة مع بعضها البعض". **(محمد طاهر نصير، 2004، ص38)**

9-2-خدمات الانترنت:

توفر الإنترنت العديد من الخدمات نذكر منها:

9-2-1-خدمة البريد الإلكتروني: يعد البريد الإلكتروني من أول الخدمات التى تم تطويرها على الإنترنت وبالرغم أن الهدف الأصلي لوجود شبكة تربط المواقع البعيدة عن بعضها البعض. **(بهاء شاهين، 1999، ص 42)**

كما تسمح هذه الخدمة بإرسال واستقبال رسائل الإلكترونية من وإلى جميع المشتركين فى الشبكة عبر العالم، على مستوى التجارى يمكن الاستخدام البريد الإلكتروني في طلب معلومات حول المنتج معين أو طلب فواتير شكلية أو إرسال طلبيات للموردين أو إلغائها.

كما يمكن للبريد الإلكتروني من نقل الرسائل في كلا الإتجاهين بل وحتى الوثائق والصور وكذلك اللوحات الإشهارية للتسويق والنماذج التصميمية عن طريق الإرفاق Attachement يشترط أن تكون محمولة في شكل ملفات رقمية وعند وصولها يمكن للمستلم أن يطبعها بشكلها وألوانها الأصلية مما يجعل البريد الإلكتروني متميز عن الفاكس شكلا وتكلفة. **(إبراهيم بختي، 2008، ص ص 27-28)**

9-2-2-خدمة الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات WWW (Word Wide Web)

وتسمى أيضا بالنسيج العالمي الواسع، ويطلق عليها خدمة الويب، فهي من أكثر الخدمات إستخداما في الإنترنت ويمكن من خلالها الإبحار في مختلف المواقع على شبكة الإنترنت وتصفح ما بها من صفحات عن طريق وسائط متعددة قد تكون مكتوبة أو مرسومة أو بالصوت أو بالصورة. **(خالد ممدوح إبراهيم، 2006، ص 84)**

كما تعد هذه الخدمة وسيلة من وسائل الترويج والدعاية والإعلان على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي.**(أمينة رباعي، 2005، ص 8)**

9-2-3-خدمة بروتوكول نقل الملفات FTP:

وهو بروتوكول يستعمل لنقل الملفات عبر شبكة الإنترنت كتحميل بعض الملفات من جهاز خادم بعيد، ويستعمل مسيرو المواقع الإلكترونية المعروفة بالواب ماستر webmasters هذا البروتوكول لإرسال التحديثات اللازمة إلى الأجهزة الخادمة التي يشرفون على تسييرها.

9-2-4-خدمة منتديات النقاش forums de discussion:

تسمح هذه الخدمة للمشتركين فيها بالتعبير عن آرائهم حول موضوع معين يطرح للنقاش، ويستخدم البريد الإلكتروني للإدلاء بالآراء، وغالبا ما تخضع هذه المجموعات إلى إدارة شخص واحد، يعمل على إدارة المناقشات وتوجيهها وإستبعاد ما لا يناسب منها، وتستعمل بعض المؤسسات هذه النوادي لطرح نقاشات خاصة بمنتجاتها لمعرفة ردود فعل المستهلكين وآرائهم الشخصية. **(نور الدين شارف، 2007، ص 24)**

9-2-5-خدمة الدردشة (الاتصال المباشر):

وتسمح لنا هذه الخدمة إمكانية إجراء الحوار المباشر بين أي عدد من الأشخاص حول العالم، ويمكن إجراء هذا الحوار إما بالكتابة أو الصوت أو بالصورة والصوت معا.

9-2-6-خدمة المجموعات الإخبارية News groups:

وتعرف المجموعات الإخبارية بأنها وسيلة للنقاش مع الأشخاص ذوي الاهتمامات المشتركة، ويتم ذلك من خلال وضع موضوع محدد للنقاش من قبل مدير المجموعة ليقوم الأشخاص المهتمين بهذا الموضوع بتدعيمه بآراء ووجهات نظر مختلفة. **(محمد نزيه محمد، 2009)**

10- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات

لا يكاد يخلو مجال من مجالات الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية من أثر التطبيق من التطبيقات المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

10-1- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات السياحية والفندقية

أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال (TIC*) في قطاع السياحة والفندقة إلى ظهور ما يسمى بالسياحة الإلكترونية. فالسياحة الإلكترونية هي تلك الخدمات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغرض إنجاز وترويج الخدمات السياحية والفندقية عبر مختلف الشبكات المفتوحة والمغلقة بالاعتماد على مبادئ وأسس التجارة الإلكترونية.

وبالتالي أصبحت الإنترنت بديلا منطقيا أو مكملا للتسويق التقليدي للرحلات السياحية التي تستخدم الملصقات والمطويات الورقية، لتعريف المستهلك بمختلف خدماتها المقدمة والأسعار والتخفيضات...إلخ.

وبالتالي يتألف النموذج التقليدي للتسويق من ثلاثة عناصر وهي:

1- المنتج: المستثمر أو مقدم الخدمة السياحية، من مؤسسات النقل، الفنادق، المطاعم.

2- الموزع: منظمو الرحالات، وكالات السفر، ويطلق عليهم مصطلح الوسطاء.

3- المستهلك: الفرد السائح المستفيد من الخدمة أو المنتج السياحي.

وعموما في النموذج التقليدي ليست هناك علاقة مباشرة بين المستهلك والمنتج أي مقدم الخدمة، وبالتالي وجود وسطاء بينهما.

أما في وجود الإنترنت تكون العلاقة مباشرة بين المستهلك ومقدم الخدمة أي الوسطاء قد لا يكونوا موجودين أو محتفظين بموقعهم وقد يستعين بهم المستهلك أحيانا، كما يمكن أن يكونوا بمثابة وسطاء افتراضيين من خلال تواجدهم الإفتراضي (مواقع الويب)، كما أصبح المستهلكون هم أنفسهم من يتولون دور وكالات السفر وأدلة وهيئات سياحية لاختيار الرحلة التي تلبي احتياجاتهم ورغباتهم وكذلك وسيلة السفر المنافسة ودرجة الفندق وأنواع المطاعم وغيرها من الخدمات حسب إمكانياتهم، وبفضل الإنترنت يتمكن المستهلك من إجراء مقارنة سريعة بين مختلف العروض السياحية كي تكون الرحلة ملائمة للسعر الذي يستطيع دفعه.

لقد أعطت TIC فرصة للمستهلك لتحديد طلبيته حسب إحتياجاته ورغباته وقدرته الشرائية دون أي عناء وإضاعة للوقت والجهد والمال، كما أن التوسع في استخدام هذه التكنولوجيات يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة وتوسع قاعدة الزبائن وتخفيض تكلفة إنتاج الخدمة السياحية وتخفيض التكاليف خصوصا المتعلقة بالاتصال والترويج والتوزيع، بالإضافة إلى خفض حجم العمالة، الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة السياحية، وزيادة الثقة والمصداقية وسرعة الاستجابة. **(براهيم بختي، محمود فوزي شعوبي، 2010، ص ص 278-280.)**

10-2- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الطبية

أدى استخدام TIC في مجال الخدمات الطبية إلى ظهور مصطلح حديث وهو الصحة الالكترونية، وتنطوي هذه الأخيرة على الطب الاتصالي الذي يستخدم وسائل الاتصالات المختلفة مقرونة بالخبرة الطبية لتقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية والتعليمية للأفراد الذين يقيمون في مناطق بعيدة عن مراكز الطبية المتخصصة.

وفي حالة الاستخدام الفعال لتقنية الطب الاتصالي، سيتمكن المرضى من تلقي الرعاية الصحية المثلى في مستشفياتهم المحلية متجنبين بذلك عناء السفر وتكاليف الانتقال، وبالتالي ارتفاع مستوى الخدمات الطبية مما أدى إلى تقليل من نسبة الوفيات وانتشار والإصابة ببعض الأمراض أو القضاء عليها.

لقد أحدثت هذه التكنولوجيات تغيرا كبيرا في مجال الخدمات الطبية حيث حققت عدة أهداف منها:

- ارتفاع جودة الخدمات الطبية وانخفاض التكاليف واختصار الوقت والجهد؛
- تقديم خدمات صحية في الوقت المناسب وللشخص المناسب واتخاذ القرارات الصائبة؛
- تقديم خدمات التعليم الطبي المستمرة؛
- انتشار الوعي الصحي؛
- انخفاض نسبة الوفيات وانتشار الأمراض والإصابة بها؛
- تسهيل النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي والمحلي؛
- دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض والارتقاء بالخدمة الصحية للمجتمع.

10-3- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات التعليمية

أدى استخدام TIC في خدمات التعليم إلى ظهور ما يسمى بالتعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي.

فالتعليم الإلكتروني هو شكل من أشكال التعليم عن بعد، ويمكن تعريفه بأنه العملية التعليمية ومجموعة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات كالإنترنت، الإنترانت، الإيميل، الإذاعة، التلفزيون عبر الأقمار الصناعية الأشرطة المسموعة والمرئية الأقراص الممغنطة.

أما التعليم الافتراضي هو ذلك القسم من التعليم الإلكتروني الذي يرتكز على الشبكات المفتوحة، أي أن الاتصال فيه مضمون عن طريق شبكة الإنترنت، حيث يتم تزويد المتعلم بما يحتاجه من معارف في مختلف المواد المنتقاة أو الاختصاص المختار، بغرض رفع المستوى العلمي أو بغرض التأهيل والتدريب، وذلك باستخدام الصوت وفيديو، الوسائط المتعددة، كتب إلكترونية، البريد الإلكتروني...الخ.

وبفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أتاح الفرصة أمام الجميع للتعلم في أي مكان وزمان وخاصة لأولئك الأشخاص الذين لم يحظوا بهذه الخدمة نظرا لضيق الوقت أو بعد المكان أو الإعاقة الجسدية، مما أدي إلى رفع المستوى المعرفي للعاملين وهم في موقع عملهم.

وبالتالي لقد أسهمت هذه التكنولوجيات وبشكل كبير في تحسين الخدمات المقدمة في مجال التعليم وهذا بفضل المزايا والخصائص التي يمنحها التعليم الافتراضي لجميع الأفراد منها:

- ملائمة ومرونة جدول أوقات الدراسة، مما يمنع الغياب عن العمل؛
- الحصول الفوري على أحدث التعديلات المدخلة على البرنامج؛
- هو الحل الأمثل لتعليم الأفراد المتباعدين جغرافيا؛
- الحصول على قدر كبير من المعلومات في وقت وجيز؛
- الانفتاح على مختلف الثقافات؛
- تعلم أو التعرف على مختلف اللغات في العالم؛
- تبادل العلوم والمعرفة مع مختلف الأفراد من أنحاء العالم؛
- تدني التكاليف وربح الوقت لعدم التنقل. **(إبراهيم بختي،_2005، ص ص 38-42)**

خلاصة الفصل:

لقد غزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كل نواحى الحياة اليومية لكثير من البلدان وخاصة الصناعية منها، وأصبح الاقتصاد الرقمي سمة العصر في هذه البلدان وتأثر أصحاب المال والأعمال بهذه الموجة الجديدة، سواء على مستوى الكلي أو الجزئي، ولعل الأنشطة التجارية والتسويقية تعد أكبر المستفيدين من تكنولوجيا الإنترنت، حيث سخرت هذه الأخيرة خدمات لتسهيل حركة التبادلات وتحسين العلاقات، سواء ما بين المؤسسات فيما بينها أو بين المؤسسات وزبائنها. ومن هنا يظهر اهمية الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والسعي الى امتلاكها.

الفصل الثالث

المنشآت الرياضية والهيكل التنظيمي

تمهيد

1/ نبذة تاريخية

1-2/ مكونات المنشأة الرياضية

1-3/ مزايا دراسة إمكانيات المنشآت الرياضية

1-4/ النظام القانوني والإداري لعمل المنشأة الرياضية

1-5/ تصنيف المنشآت والأجهزة والوسائل الرياضية

2/ نمط تسيير المنشآت الرياضية في الجزائر

2-1 النظام الداخلي والإداري للمنشات الرياضية: (الحضائر المتعددة الرياضات)

2-2- التنظيم المالي للحضائر المتعددة الرياضات

2-3- استعمال المنشآت الرياضية

3/ نمط تسيير المنشآت الرياضية العمومية

3-1/ وضعية المنشآت الرياضية الحالية

3-2/ محاولة إعطاء البديل

3-3/ التنظيم الجديد لبعض المنشآت الرياضية العمومية

4/ نقد التنظيم الجديد للمنشآت الرياضية

4-1/ ضرورة الفعالية والكفاءة في التسيير للمنشآت الرياضية

4-2/ أفاق الممارسة الرياضية في ظل النظام الجديد لتسيير المنشات الرياضية

خلاصة

تمهيد:

تعد المنشآت من الملاعب والساحات والمرافق الرياضية من جهة، والأجهزة والأدوات والوسائل الرياضية من جهة أخرى من المستلزمات الرئيسية للسير الحسن إذ أنها تمثل العمود الفقري للنشاط الرياضي.

إن اتساع دائرة استعمال الوسائل الرياضية يرجع لأسباب جوهرية وهامة، كزيادة القيمة التربوية المتصلة خاصة بالألعاب الرياضية، فهذه الأخيرة تعتبر من الطرق الفعالة.

كما أن هذه الوسائل والمنشآت الرياضية تعتبر كذلك عاملا مهما في الإكثار من جوانب النشاط البدني والرياضي، فهي تضيف إلي النشاط عناصر التشويق والسرور، وهي تزيد من إبراز مواهب وإبداعات المراهقين.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلي المنشآت والوسائل الرياضية وأسباب اتساع دائرة استعمالها وكذا دورها في تنمية الممارسة الرياضية، إلي جانب كيفية توظيف واستغلال هذه المساحات والمعدات الرياضية المتوفرة.

1/ نبذة تاريخية:

يمكننا تتبع تاريخ تصميم المرافق التي شيدت للرياضة بصفة خاصة المكشوفة منها والمغطاة إذا رجعنا إلي الوراء لمدة **2400** سنة من تاريخ اليونان العريق وروما لا شك فيه بأن المصريين قاموا بتشييد المرافق الرياضية قبل هذا التاريخ.

أ/ الهندسة المعمارية اليونانية:

تشتمل الهندسة المعمارية على:

- الساحة العامة (مكان السوق):

إلى أسفل قلعة أثينا كانت تقام الساحة العامة ولقد كان هذا المكان المكشوف يستخدم في أعمال التجارة ويتيح الفرصة لإقامة مباني عامة مثل المعابد، الإستاد الرياضي، والصالة الرياضية.

- الإستاد الرياضي:

كان عبارة عن مضمار السباقات الجري حيث يتم إقامته في المدن التي تجري بها الألعاب وأخيرا أصبح يستخدم لإقامته مختلف المسابقات الرياضية، وكان أحد طرفيه يشيد في العادة على شكل مستقيم أما الطرف الآخر فكان شبه دائري وكان طوله يبلغ في العادة **600** قدم.

كان يتم تخطيط الاستاد الرياضي في بعض الأحيان بمظلة طويلة من القماش على جانب التل حتى يمكن إعداد الكراسي وتهيئتها على منحدر التل كما هو الحال في أولمبياد وطيبة وايبدافروس ودلفي، وفي أحيان أخرى يتم تشييده على مكان مسطح كما هو الحال في أثينا ويرجع بناء الاستاد في أثينا إلي عام **331** قبل الميلاد ويتم إعادة تشييده عام **160** بعد الميلاد بعرفة هيدروس اتيكاس ويعتقد بأن مدرجاته تسع لـ **50** ألف متفرج وأعيد بناءه كي تقام عليه دورة الألعاب الأولمبية عام **1896**.

- مضمار السباق:

يشبه مضمار السباق الاستاد الرياضي إلا انه كان يشيد لسباق الخيل كما يبدو أن سباق العجلات ذات الأربع خيول قد بدأ في لوائل الدورة الأولمبية الثالثة والعشرون حيث كانت تقام سباقات متشابهة في جميع الألعاب الوطنية اليونانية.

- صالة الألعاب الرياضية:

تشبه مثيلاتها في أولمبياد أيفسوس وبرجامون وهم عبارة عن نماذج أولية من الحمامات العمومية الرومانية وكانت تشتمل عل ملاعب للرياضيين وخزانات تستخدم للاستحمام وقاعات للمحاضرين ومدرجات للمتفرجين**(حسن أحمد الشافعي: 2004، ص 09، 10)**.

ب/ الهندسة المعمارية الرومانية: تشتمل أشكال الهندسة المعمارية الرومانية على:

- الساحة العامة: وفقا لشكل الساحة العامة عند اليونانيين فإنها عبارة عن مكان رئيسي غير معطي يستخدم كمكان للاجتماعات أو كسوق أو مكان لإقامة الاحتفالات، وتم تأسيسها باعتبارها أقدم وأهم هذه الأشكال في الوادي حيث يشكل التلال السبعة في روما وكانت تستخدم في العصور الأولى كمضمار

للخيل ولإقامة المسابقات ولقد تجمعت كافة المباني الرئيسية حولها بما في ذلك المعابد والحمامات العمومية والمدرجات والسيرك.

– **الحمامات العمومية:** وتسمى أيضا بالحمامات البلاطية العمومية لإمبراطورية روما، من المحتمل أن يكون قد تم اشتقاق أشكال هذه الحمامات من الصالات الرياضية اليونانية أو من التصوير بالزيت، لم تصميم الحمامات العمومية من أجل الرفاهية فقط بل كانت مراكز تناقل الأخبار والتسامر مثلها في ذلك مثل النوادي الحديثة كما كانت تستخدم كملتقى للأحبة بجانب أنها مكان للمحاضرات والرياضات،ولقد كانت تقام الحمامات العمومية على رصيف عال تحيط به الجدران ومن تحتها غرف الصيانة والأفران وتتكون الحمامات العمومية في العادة من **03** أجزاء رئيسية:

* **الهيكل الرئيسي:** جميع المناطق المتصلة بالحمام بما في ذلك مناطق غرف النظافة واللبس كما تتضمن هذه المنطقة للعب الكرة ومكتبة ومسرح صغير.

* **مساحة مفتوحة واسعة:** وهي عبارة عن سياج يشبه المنتزه والذي يحيط بالهيكل الرئيسي وتوجد به الأشجار المزروعة، أقيمت بها عدة أنشطة رياضية مختلفة مثل المصارعة، السباقات، القفز الملاكمة وتوجد شقق على شكل طرق خارجي يستخدمه الأفراد الذين يقومون بإدارة المنشأة.

* **المدرجات:** هي غير معروفة لليونانيين إلا أنها موجودة في كل مستوطنة رومانية هامة ويمكننا اعتبار المدرج البيضاوي الشكل بما فيها من صفوف المدرجات على أنه مجمع مكون من مسرحين وهما عبارة عن منطقتين متجاورتين مكونتين قاعة استماع حول مدرج بيضاوي الشكل.

– **مدرج روما القديم:** هو من النوع الفريد المميز بين المباني القديمة وقد واجه الرومان مشكلات في عملية الإنشاء لأنهم قاموا بتشييد المدرج بأكمله فوق الأرض بدلا من تجويفهم للأرض وهنا ظهر حل جديد وذلك باختراع الاسمنت المسلح واستعماله ويعتبر البناء بصفة خاصة سمة مميزة لجميع الاستدادات الحديثة، يشبه السيرك الروماني في تصميمه ويتسع السيرك الروماني لإقامة سباق الخيل والعربات التي تجرها الخيول وكما ترى فإن الاستاد وصالات الألعاب الرياضية وغيرها من المناطق الأخرى المصممة للرياضة بصفة خاصة أصبحت جزء من التاريخ الهندسة المعمارية لما يزيد عن **2400** سنة قام اليونانيون والرومان بتغيير طفيف على الإستاد من ناحية التشييد إن التغيرات الفعلية الوحيدة التي طرأت على الاستاد تمت في السنوات الأخيرة مع ظهور القباب الضخمة ويعد ذلك أول استاد مغطى ملحق به منشآت صممت لتكوين ذات تهوية جيدة **(حسن أحمد الشافعي 2004، ص11، 12)**.

1-1/ أسس تخطيط المنشآت الرياضية:

هناك عدة مبادئ أساسية يجب مراعاتها عند التخطيط لإقامة النوادي ومراكز التدريب والقرى الرياضية من أجل الاستغلال الأمثل وضمان فاعلية وسهولة وسلامة استعمالها حتى تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله ونبين أهم هذه المبادئ التي ينبغي وضعها في الحسبان والدراسة قبل التنفيذ فيما يلي:

1. اختيار الموقع وإمكانية الوصول:

تتوقف دراسة هذا العنصر على نوع المنشأة الرياضية المطلوب إقامتها حيث يختلف اختيار الموقع ومساحته بالنسبة لإنشاء بعض الملاعب الصغيرة عن مراكز تدريب الناشئين إلي مجمع رياضي بإحدى المحافظات وكذلك يختلف اختيار الموقع بالنسبة لإنشاء استاد كبير عن التخطيط لإقامة إحدى الساحات الشعبية ومن خلال هذه النظرة يمكن المفاضلة بين مجموعة مواقع اختيار أنسبها لنوع الملاعب والمنشآت المطلوبة مع مراعاة النقاط التالية:

– يفضل اختيار الموقع الذي يبعد عن المناطق السكنية بمسافة لا تقل عن **04** كيلومتر حتى يسهل إنشاء شبكة من المواصلات السريعة تتجه من جميع أطراف المدينة إلي الملاعب أو يمكن قطع المسافة سيرا على الأقدام.

– يراعي نمو الكثافة السكانية مستقبلا ومعرفة المشروعات التي سوف تقام أو التوسعات المتوقع إظافتها أي كردون المدينة ودراسة المشاكل الخاصة بمشروعات المرافق العامة للمشروع.

– دراسة الوسائل المواصلات المختلفة للموقع الذي يستحسن أن يكون قريبا ما أمكن من المدينة أو القرية مع كثرة وسهولة المواصلات المختلفة إليه.

– بالنسبة لاختيار موقع الاستاد أو المدن الرياضية الجديدة يجب دراسة أقصى حد لضغط المرور في أيام المباريات الرسمية حتى يمكن توفير الوسائل الانتقالات المشاهدين من وإلي الملاعب في أقل وقت ممكن.

– ضرورة أن تكون جميع الطرق المؤدية إلي الموقع ممهدة جيدا ومضاءة سواء بالنسبة لطرق الوصول أو الدخول والخروج من الاستاد وجميع الطرق المحيطة بالملاعب والمدن الرياضية حرصا على سلامة وراحة اللاعبين والجماهير والحكام والإداريين ورجال الصحافة والإعلام وغيرهم.

– العناية التامة بالخدمات العامة للجماهير والمشاهدين وخاصة الأماكن الموصلة إلي ملحقات المباني والملاعب مثل: دورات المياه، الإسعافات، المطاعم سريعة الخدمة، التليفونات، والتلكس والبريد... بحيث تكون قريبة من المباني سواء بالنسبة للاعبين أو المشاهدين**(حسن أحمد الشافعي: 2004، ص18، 19)**.

2. التجانس الوظيفي للملاعب والوحدات:

– يجب أن تكون وحدات خلع الملابس ودورات المياه والحمامات قريبة من أماكن اللعب حتى لا يضطر اللاعب لسير لمسافات طويلة عقب الانتهاء من المباراة أو التدريب.

– يجب أن تكون جميع الملاعب المفتوحة ذات المسطحات الخضراء أو الأرضيات الصلبة بجوار بعضها حتى يسهل صيانتها والتحكم في إدارتها.

– هناك عدة أجهزة رياضية تستعمل في نوع واحد من الرياضات مثل: الجمباز، ألعاب القوى لـذلك ينبغي تجميع أماكنها بحيث تكون قريبة من بعضها حتى لا يتعذر على اللاعـب مواصـلة ممارسـة تدريباته على الوجه الكامل.

– يجب أن تكون مباني الغدارة متقاربة وسهلة الاتصال ببعضها لسرعة الإنجاز الأعمال المطلوبـة وحسن سير عملها بكفاءة بحيث تكون بجوارها صالة الاجتماعات والحفلات وبقية الخدمات المعاونة.

3. عزل العوامل الغير مرغوب فيها:

– يجب عزل أماكن النشاط التي تحتاج إلي الهدوء وإتباع نظام خاص مثل: رياضة السـلاح، بنـاء الأجسام

صالات مسابقات الشطرنج...الخ عن الملاعب والأماكن الأخرى حتى لا تؤثر عن نتائج اللاعبين.

– ضرورة عزل ملاعب وأنشطة الكبار عن الأطفال وكذلك عزل أماكن الذكور عن الإناث وخاصة بالنسبة لحجرات خلع الملابس ودورات المياه وبعض الألعاب الرياضية الأخرى التي تستدعي لذلك.

– يراعى تخصيص أماكن محددة لرجال الصحافة والإعلام تكفى لوضع الأدوات والأجهـزة الفنيـة مثل: كاميرات، التلفزيون والسينما والأجهزة الإذاعية...الخ.حتى يمكنهم أداء عملهم بكفاءة وسهولة.

– إبعاد جميع الأجهزة الميكانيكية والكهربائية عن متناول أيدي الأطفال والكبار بتخصـيص أمـاكن مغلقة لها لضمان عدم العبث بها أو التعرض لبعض الأخطار.

4. عوامل السلامة والأمان للملاعب:

– يجب أن تكون هناك مساحات كافية من جميع الجهات المحيطـة بأرضـيات الملاعـب حتـى لا يتعرض اللاعبين أثناء اندفاعهم خارجها للإصابات.

– يراعي في جميع نهايات الملاعب عدم وجود أية حواف مدببة أو أعمدة صلبة يحتمل أضرار منها كما يجب أن تكون الأبواب المؤدية إلي دخول الملاعب المفتوحة والمغطاة أن تفتح للخارج.

– ينبغي أن تكون جميع أدوات الصيانة للملاعب والأدوات الرياضـية بعيـدة عـن أرض الملعـب وخاصة صنابير وخراطيم المياه وأدوات النظافة...الخ. **(حسـن أحمـد الشـافعي 2004، ص:20، 21).**

5. الصحة العامة:

– يجب أن يتناسب عدد دورات المياه بالنسبة لعدد المترددين على المنشأة الرياضـية مـع العنايـة المنتظمة بمصادر مياه الشرب وسهولة الصرف الصحي المغطى.

– يجب العناية المنتظمة بتسوية أرضيات الملاعب ونظافتها وعدم وجود فوارغ مثل: زجاجات المياه الغازية أو بعض الحفر حتى لا تعرض اللاعبين للأضرار.

– ضرورة الاهتمام بالتهوية والإضاءة الكافية سواء للملاعب المفتوحة أو المغطاة أو دورات الميـاه وقانونية مقاييس الحمامات.

6. نواحي الإشراف:

يجب أن تكون حجرات وأماكن الإشراف سهلة الاتصال بجميع ميادين النشاط داخل المنشأة وبزاوية رؤية جيدة ولذلك يفضل دائما أن تكون منافذ الإشراف واجهتها من الزجاج وأن تطل على الملاعب مباشرة لضمان سهولة تتبع عمليات الإشراف المستمرة على نواحي الأنشطة المختلفة.

7. الاستغلال الامثل:

يعتبر هذا العنصر هو القاعدة الذهبية في تصميم المنشآت الرياضية حتى يمكن الاستفادة ما أمكن من مساحة وظروف الموقع، لتقسيم مساحته إلي أكثر من ميدان للنشاط الرياضي مع استعمال أجود الأصناف والخامات والبحث على أفضل أنواع الأرضيات للملاعب.

8. الناحية الجمالية:

يجب توزيع الملاعب والمباني على مساحة الأراضي بشكل متناسق مع مراعاة الناحية الجمالية في التصميم والاهتمام بألوان طلاء المنشآت بطريقة مقبولة وجذابة مع توزيع الزهور والنافورات والمضلات بشكل يبعث على الراحة والجمال.

9. الناحية الاقتصادية:

يجب ألا يكون الاقتصاد في تكاليف الإنشاء والتجهيز للموقع عاملا على فقد المنشأة الرياضية لقيمتها الحيوية لذلك ينبغي وضع خطة التنمية حسب الميزانية المخصصة للمشروع.فإذا كان المشروع ضخما والميزانية لا تسمح باستكماله فيمكن وضع خطة زمنية على المدى الطويل لاستكماله ويمكن في هذا الصدد تقسيم المشروع إلي عدة مراحل بحيث تبدأ المرحلة الثانية عقب التأكد من سلامة المرحلة الأولى وهكذا.

10. توقع التوسع مستقبلا:

بعد أن وضعنا العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها عند تخطيط وإنشاء الملاعب والمدن الرياضية يجب علينا مراعاة عمليات التطوير المستمرة في تكنولوجيا التجهيزات الرياضية وتعديل القوانين الرياضية للعبات المختلفة **(حسن أحمد الشافعي: 2004، ص: 21، 22، 23)**.

11. يجب أن تكون المنشأة مسايرة للتطورات المعاصرة بحيث يستفاد منها عند تصميم المنشأة وإقامتها بأحدث المنجزات العالمية من المنشأة الرياضية التي تتصف بالقدر الكبير من التطور الذي وصل إليه العلم.

12. الصيانة:

من أهم العوامل الاقتصادية للمنشأة فالتخطيط السليم للصيانة وللمنشأة ومرفقاتها يمكن استغلالها لسنوات أطول وهي على نفس الشكل التي أنشأت عليه هذه الصيانة وقد تكون (يومية، أسبوعية، شهرية، سنوية).

1-2/ مكونات المنشأة الرياضية:

1-2-1/ الاستاد الأولمبي:

وهو من المنشآت الرئيسية الهامة الموجودة في الدورات الأولمبية وتقام فيه الألعاب الأولمبية الآتية: كرة القدم ألعاب القوى الخفيفة، السباق على المسطحة، سباق الموانع الصناعية المنتظمة، سباق الموانع الصناعية المختلطة، المشي، القفز، الرمي، المسابقات المركبة والاستاد ينقسم إلي قسمين أولا أرض الملعب ثانيا المنشأ الرياضي المحيط بأرض الملعب.

- **أرض الملعب:** وهي تتكون من الملعب الرئيسي الذي تتركب أرضيته من الحشائش الطبيعية أو الصناعية وبه المعدات الخاصة التي تساعد على قيام المسابقات والألعاب الرياضية مثل: كرة القدم وهو يحاط بمضمار للسباق تتركب أرضيته من لدائن صناعية خاصة تعطي نفس الوظيفة للمادة الطبيعية.

- **المنشأ الرياضي:** وهو يتكون من عدة عناصر وخدمات مختلفة تقوم بخدمة الجمهور واللاعبين والمشرفون والحكام وكبار الزوار والصحفيين وتوزيع العناصر والخدمات وعلاقتها بأرض الملعب تقسم إلي:

* **عناصر وخدمات الجمهور:** انتظار سيارات، قطع التذاكر، مداخل ومخارج المدرجات.....

* **عناصر وخدمات اللاعبين:** حجرات تبديل الملابس، دورات المياه، صالة التدريب والتسخين قبل اللعب، قاعات صغيرة لإلغاء الدروس وشرح خطة اللعب.

* **عناصر وخدمات الحكام:** حجرات لتبديل الملابس، دورات المياه وتكون منفصلة عن حجرات الرياضيين لعدم الاحتكاك بهم.

* **عناصر وخدمات كبار الزوار وضيوف الشرف:** عبارة عن استراحات خاصة متصلة بمكان خاص بالمدرج يقع في منتصف المدرج ويكون مفصولا عن مدرجات الجمهور سواء في الدخول أو في الخروج ومتصل مباشرة بأرض الملعب من أجل سهولة وصول الرياضيين إليه عند توزيع الجوائز.

* **عناصر وخدمات الصحفيين:** دائما تكون لهم حجرات خاصة بهم مغلقة تعلو المدرجات وذلك لعدم تأثرهم بضوضاء الجمهور**(إبراهيم محمود عبد المقصود: 2004، ص: 29، 30، 31).**

1-2-2/ المدرجات:

وهي من العناصر الهامة في الاستاد فمنها يمكن للمشاهدين أن يروا الألعاب الرياضية التي تمارس في أرض الملعب وطريقة توزيع المقاعد يمكن توزيعها بعدة طرق مختلفة ويوضح طريقة توزيع المقاعد ومقاييسها المختلفة بالنسبة لحركة الجمهور.

وتأخذ طريقة تشكيل المدرجات الشكل المنحني بحيث يجعل الرؤية للمشاهد جيدة بحيث يمكن للمشاهد الذي يجلس في أقصى المدرج من رؤية الكرة بوضوح على بعد لا يزيد عن **100** م.

1-2-3/ حجرات تبديل ملابس الرياضيين: وهي تتكون من قسمين:

- **القسم الأول:** وهو خاص بألعاب القوى الخفيفة ويتكون من كبائن خاصة لكل لاعب، بها دش ودورة مياه خاص لعدم احتكاك اللاعبين الأولمبيين بعضهم لبعض.

- **القسم الثاني:** وهو خاص بالألعاب الجماعية مثل كرة القدم وهي تنقسم إلي قسمين أيضا كل قسم لفريق من الفرقتين.ويتكون كل قسم من أماكن لتبديل الملابس الجماعية مع وجود الأدشاش ودورات المياه الجماعية.

1-2-4/ حجرات تبديل ملابس الحكام:

وهي عبارة عن حجرة كبيرة تكفي لتبديل ملابس **12** شخصا من الحكام وتحتوي على دش ودورة مياه خاصة وتكون منفصلة تماما عن حجرات اللاعبين لعدم الاحتكاك بهم.

1-2-5/ حجرات الصحفيين:

وتكون دائما منفصلة عن الجمهور لعدم الشوشرة على الأجهزة والمحافظة عليها توضع إما في أعلى المدرجات وتعلق بسقف المدرجات العليا إما بين المدرج العلمي والمدرج السفلي أما آلات التصوير التليفزيوني فإنها توزع في أماكن معينة في أرض الملعب بحيث تعطي لشاشة التليفزيون أحسن الزاوية بالرؤية المريحة الطبيعية للمتفرج.

1-2-6/ صالونات كبار الزوار وضيوف الشرف:

تكون دائما ذات مداخل منفصلة وكذلك بالنسبة لمدرجات الجمهور وهي دائما تكون متصلة مباشرة بأرض الملعب وتتكون من صالونات فخمة بها جميع الخدمات الخاصة بها من دورات مياه وبوفيه ومنها يخرج كبار الزوار وضيوف الشرف إلي المنصة التي تقع دائما في منتصف المدرجات وفي المكان المناسب للرؤية البصرية السليمة.

1-3/ مزايا دراسة إمكانيات المنشآت الرياضية:

إن التعرف على المزايا والأهداف الممكن تحقيقها من دراسة إمكانات المنشآت الرياضية يمكن فيما يلي:

- **الوصول إلي أفضل الطرق والوسائل لعمل المنشأة:** حيث أن الدراسة تمكننا من تطوير أداء المنشأة بما يسمح برفع مستوى كفاءتها الفنية والإدارية بما يسهم في تقديم أفضل في شكل أنشطة وأهداف تحققها **(إبراهيم محمود عبد المقصود: 2004، ص: 32).**

- **اختيار أفضل للتقييم التنظيمي للمنشأة:** إن دراسة الامكانات يتبعه بالضرورة دراسة للتو ليفية المثالية للصفات والمميزات والأهداف الخاصة بالمنشأة، إذ يمكن من خلالها الوصول إلي البدائل الممكنة للتصميم التنظيمي والذي يحقق مرونة تساعد المنشأة في تقديم أنشطتها بدرجة عالية من الكفاءة.

– **الإشباع الأفضل للحاجات الإنسانية:** إن دراسة الامكانات المتاحة في المنشأة تساعد في التعرف على كيفية تحقيق هذا الإشباع بأفضل الطرق والصور بالتالي يتحقق الإشباع بأقل جهد ممكن وأقل تكلفة.

– **تطوير مختلف ألوان الممارسات الرياضية:** من خلال دراسة الإمكانيات والموارد يمكن التوصل إلي أفضل أنواع الأنشطة سواء التي يقبل عليها الفرد أو الارتقاء بهذه الأنشطة والوصول بلاعبيها إلي رياضة المستويات العليا لتحقيق البطولة بالإظافة إلي التعرف على نواحي الضعف وتدعيمها ونواحي القوة وتعميمها.

– **زيادة أعداد الممارسين:** مما لاشك فيه أن دراسة الامكانات المختلفة في المنشأة الرياضية يضع أيدي المسؤولين على نواحي النقص مما يدفعهم لاستكمالها والتوسع في إقامتها وتوفيرها مما يتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأفراد للاستمتاع بالمشاركة في مختلف الأنشطة الرياضية.

– **استخدام أفضل للموارد المتاحة:** إن الحجم المتاح لمجتمع معين أقل عادة من حاجات أفراد هذا المجتمع ومن خلال دراسة الامكانات يمكن التوصل إلي الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع بما يحقق إشباع المواطنين.

– **تحقيق أفضل للأهداف:** إن المحصلة النهائية لجميع المزايا السابقة والتي تحقق من دراسة الموارد والامكانات هي الوصول إلي أفضل الطرق في فعالية مساعدة المنشآت على تحقيق وإنجاز الأهداف التي أنشئت من أجلها ألا وهي إشباع الأفضل للحاجات الإنسانية للمواطنين بأقل جهد(**عفاف عبد المنعم درويش: 1998، ص: 27، 28**).

1-4/ النظام القانوني والإداري لعمل المنشأة الرياضية:

إن الدولة الجزائرية وعلى رأسها وزارة الشباب والرياضة لوحظت في أنها تهتم كثيرا على أن تساعد شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري على ممارسة مختلف النشاطات الرياضية ولا يتسنى ذلك إلا بتوفير المنشآت الرياضية باختلافها عبر كافة المناطق السكنية وإلي أكبر حد من اللامركزية.

المادة **89** من الأمر رقم **95-09** المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها، تعتبر الدعم القانوني الأساسي لهذا التوجيه وهذا المسعى، حيث تنص على أن يجب أن تحتوي المناطق السكنية ومؤسسات التربية والتعليم والتموين على المنشآت الرياضية ومساحات اللعب، المنشآت طبقا للمواصفات التقنية والمقاييس الأمنية.

لكي يتسنى لأفراد المجتمع من ممارسة نشاط رياضي وبدني ولا سيما المراهقين داخل المؤسسات التربوية نستخلص من خلال ما جاء في هذه المادة أن حدود الممارسة يتوقف بحدود انتشار هذه المنشآت عبر مختلف المناطق السكنية والمؤسسات التربوية التي يوجد فيها الفرد وبهذا يمكن أن يتحقق مفهوم الممارسة الرياضية وتنميتها بصفة حقيقية.

يمكن لكل مجموعة اقتصادية وإدارية إنجاز منشآت رياضية بنفس الشروط وتشترط الدولة الجزائرية بأن تكون هذه المنشآت الرياضية منجزة طبقا للمواصفات التقنية والمقاييس الأمنية وذلك من أجل الحفاظ على سلامة الرياضيين ومن أجل إعطاء معيار قانوني لمختلف أشكال النشاط الرياضي الممارس.

كذلك مجهودات الدولة تتجه إلي التكيف من المنشآت الرياضية حيث أعطت الضوء لكل مجموعة اقتصادية وإدارية بإنجاز منشأة رياضية بنفس المقاييس، في المؤسسات التعليمية والتربوية **(أمر رقم 95-90 مؤرخ في 05 رمضان عام 1415 الموافق لـ 1995 يتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية، المادة 89، ص: 91)**

1-5/ تصنيف المنشآت والأجهزة والوسائل الرياضية:

1/ المنشآت والملاعب:

أ/ المنشآت والملاعب المغلقة: ومثال لها القاعات المغلقة للألعاب والجمباز والمسابح وقاعات التدريب بالأثقال...الخ.

ب/ المنشآت والملاعب المفتوحة: مثال لها الملاعب غير المسقوفة كملعب كرة القدم والتنس وحدائق الأطفال

ج/ الملاعب المغطاة المظلمة: ومثال لها الأفنية المدرسية المظلمة

2/ الأجهزة والأدوات:

أ/ أجهزة قانونية: مثال لها جهاز المتوازنين، جهاز الوثب العالي والأدوات مثل المضارب والكرات.

ب/ أجهزة أدوات مساعدة: مثال لها جهاز المتوازنين التعليمي، والأدوات البدنية كالكرات البلاستيكية.

3/ المرافق والخدمات: ومثال لها:

- الحمامات والدوش
- غرف تبديل الملابس
- غرف هيئة الدرس
- مخزن الاجهزة والادوات.

2/ نمط تسيير المنشآت الرياضية في الجزائر:

نظرة عامة:

تمثل المنشآت الولائية الممولة ضمن ميزانية الدولة والمتمثلة خصوصا في الحضائر المتعددة الرياضات وهي مؤسسات عمومية إدارية تنحصر خصوصا في تنظيم تسيير الممارسة الرياضية التنافسية والجماهيرية والمدرسية والجامعية، بالإظافة إلي الهيئات العسكرية وقد تأخذ جميعها شكلا واحدا عبر كافة ولايات الوطن، نأخذ مثالا حول نظام تسيير هذه المنشآت ونستخلص منه الجوانب المتعلقة بذلك.

2-1 النظام الداخلي والإداري للمنشات الرياضية: (الحضائر المتعددة الرياضات)

مديرية مكتب المركب المتعدد الرياضات مقسمة إلى عدد من الوحدات الأقسام.إن القسم هو بناء هنا القيادة مكلف بأعمال له نفس الطبيعة من الأهمية للعمل العام لإدارة المركب، ويسير هذا القسم من طرف رئيس القسم.

أما الوحدة فهي بنية مكلفة بأعمال تقام في إطار كل وحدة من المنشات الرياضية، تسير الوحدة من طرف رئيس الوحدة، وإدارة مكتب المركب المتعدد الرياضات تحتوي على قسمين هما:

أ- قسم الإدارة والمالية مكلف بتسيير الموارد البشرية والمالية للمكتب.

ب- القسم التقني مكلف بضمان أعمال الصيانة والتصليح وتهيئة هياكل المركب المتعدد الرياضات.

(الأمر 117/77 المتضمن إنشاء وتنظيم مكتب الحضائر المتعددة الرياضات 06 أوت 1977 المادة: 6-7)

2-2- التنظيم المالي للحضائر المتعددة الرياضات:

نحاول تحديد المصادر الرئيسية المكونة للأحوال اللازمة من أجل تسيير الحضائر المتعددة الرياضات، كما نشيرالى أن المحاسبة مهيكلة على الشكل الإداري.

إن أموال وميزانية مكتب المركبات المتعددة الرياضات تتكون مما يأتي:

- **عن طريق المداخيل:**

أ- مدا خيل عادية:

نصيب من المداخل يكتسب عن طريق إقامة تظاهرات رياضية وثقافية، تنظم في هذه المرافق الرياضية والتي تمثل سوى **25%** من المداخل الإجمالية.

- مدا خيل ناقصة عن طريق الخدمات والإشهار.

- الأموال المخصصة للتجهيز والعمل تقدم من طرف الدولة والجماعات المحلية وعن طريق المؤسسات والتنظيمات العمومية أو الشعبية الوطنية.

ب- مدا خيل غير عادية:

ناتجة عن النفقات والمصاريف منها مصاريف ونفقات العمل والتجهيز والتشغيل بالإضافة إلى النفقات الضرورية العمل والتجهيز من أجل البلوغ إلى الأهداف المسطرة من طرف إدارة المركب.

- نلاحظ أن التمويل المالي لهذه المؤسسات يعتمد على مساعدات الدولة والجماعات المحلية من خلال تخصيص ميزانية بالإضافة إلى تقديم المساعدات التي تخصص للتجهيز والصيانة.

2-3- استعمال المنشآت الرياضية:

لقد تم تحديد مخططات وبرامج عمل المنشات الرياضية الخاصة بالاستفادة والاستعمال من طرف مختلف الأصناف الممارسة للنشاطات الرياضية وفي هذه النقطة نحاول أن نبين كيفية استعمال المنشات الرياضية.

يتم تحديد مخطط سنوي للاستعمال لكل منشاة بالتفصيل وهذا في بداية كل سنة رياضية:ويتم هذا في توافق وتفاهم مع كل الفرق والنوادي المستعملة وهي المرتبة على النحو التالي:

أ- من أجل المنافسات:

1-التظاهرات الرياضية الدولية.

2- البطولات الوطنية المدنية المدرسية الجامعية، العسكرية في الحالة التي يكون تنظيمها يهدف إلى سياسة رياضية.

3- مهرجان للرياضة بين فرق المستوى الوطني في الرياضات الجماعية.

4- اللقاءات الرياضية بين فرق المستوى الوطني في الرياضات الجماعية.

5- اللقاءات الجهوية بين الفرق الجهوية والشرفية للرياضات الجماعية والفردية.

6- اللقاءات المحلية التي تجمع بين الفرق داخل الولاية.

7- يوم من الأسبوع يكرس من أجل تنظيم المنافسات في المجال المدرسي.

8- نصف يوم في كل أسبوع ينظم أو يحجز لتنظيم المنافسات في المجال الجامعي والعسكري.

ب- استعمال المنشات الرياضية من أجل التدريبات:

1- الجمعيات الرياضية ذات المستوى الوطني لها الحق في التدريب لمدة ساعتين في كل يوم.

2- الجمعيات الرياضية ذات المستوى الجهوي أو الشرقي لها الحق في حصتين مدة كل حصة ساعة ونصف وهذا في كل أسبوع.

3-المدارس الرياضية التي تحتوي الشباب الموهوبين في الولاية لهم الحق في التدريب لحصتين في الأسبوع كل حصة حوالي ساعة ونصف **(الأمر 117/77 المتضمن إنشاء وتنظيم مكتب الحضائر المتعددة الرياضات 06 أوت 1977 المادة: 6-7)**

4- مؤسسة تربوية، جامعية أو وحدة عسكرية لا تحتوى على المنشآت الرياضية يسمح لها باحتضان حصص التعليم والتربية الرياضية ويجب أن تكون في بداية اليوم وبعد الزوال.

5- الجمعيات الرياضية المحلية.

ج- استعمال المنشآت الرياضية من أجل تكوين الإطارات:

حصص التربية العملية لها الأولوية بالمقارنة مع العمليات المبرمجة في حالة القيام بالتربصات لتكوين الإطارات، هذه هي كل الترتيبات الخاصة باستعمال المنشات الرياضية العمومية خصوصا الحضائر المتعددة الرياضات، بدءا باستعمال المنشآت من أجل تنظيم المنافسات الخاصة بكل الأندية المتواجدة على مستوى الولاية سواءا كانت فرق رياضية عادية أو حتى جامعية أو عسكرية وأيضا المدرسية وقد خصص جانب من الوقت لاستعمال هذه المنشآت الرياضية من أجل الممارسة حسب الأولوية.

3/ نمط تسيير المنشآت الرياضية العمومية:

لقد راعت الدولة منذ الاستقلال أهمية المنشآت الرياضية في تطوير ممارسة الرياضة لدى فئات واسعة من المجتمع، ونظرا لكون هذه المؤسسات لها دور كبير في التنمية الاجتماعية بعيدا عن الدور التجاري الذي تلقيه باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فقد حرصت أهداف وأسس، لتسييرها فضلا عن ضرورة إنشاء مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية، فقد في المادة **89** الباب الرابع من الأمر رقم **95.09** على:احتواء المناطق السكنية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين على منشآت رياضية ومساحات اللعب وذلك طبقا للمواصفات التقنية والمقاييس الأمنية.

ومن خلال هذه يتثبت لنا تأييد الدولة على ضرورة نشر جميع المنشآت الرياضية، كما أكدت على ذلك في المادة رقم **93** الباب الرابع من الأمر رقم **95-09.**

وهي "أنه يمكن ووفقا لكيفيات محددة عن طريق التنظيم التنازل عن استغلال المنشآت العمومية المنجزة بالمساهمة المالية للدولة أو الجماعات المحلية لفائدة هياكل التنظيم والتنشيط للمنظومة الوطنية للتربية والرياضة".

وعندما نتمكن فيما جاء في هذه المادة.نجد نوعا من المرونة في قضية التسيير لمختلف المنشآت وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى النظام الاقتصادي الذي دخلت فيه، وان كانت هذه الأخيرة تأخذ طابع المؤسسة العمومية فالدولة لم تذهب إلى خصوصيتها وإنما أقلمتها مع النصوص الأساسية للمؤسسات.**(الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـــ 25 فبراير 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة وتطويرها، وزارة الشباب والرياضة، الباب الرابع، ص: 32)**

3-1 / وضعية المنشآت الرياضية الحالية:

من خلال نمط التسيير للمنشآت الرياضية فهو لا يختلف عن نظيره في باقي المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإن كان يشمل تمويله أساسا على إيرادات ومساعدات الدولة، فإن مجال التجهيزات والصيانة، يعرف صعوبات عديدة ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذه الأوضاع ندرجها فيما يلي:

- أدت التكاليف المالية للاستقلال الباهضة والمرتبطة باختيار نوعية المنشآت.
- ضعف التسيير وسببه غياب تربصات التحضير وعدم تسطير مخطط في مجال التسيير وتهاون المسيرين.
- أدى نقص التردد على المنشآت الرياضية تقليص المداخيل.
- نسبة الضرائب أدى إلى نقص في إيرادات المنشآت الرياضية.
- تدهور العملية التسييرية بسبب نقص مساعدة الدولة وارتفاع نسبة تكاليف استعمال الأجهزة (الطاقة الكهربائية والمياه).

– سوء الصيانة الذي مس جميع هذه المنشآت الرياضية والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى سوء الاهتمام والمراقبة.

– بعد المسؤول الأول عن هذه المنشآت وعن ميدان التطبيق نتج عن هذه الأسباب تدهور كبير لحالة المنشآت الرياضية وكذا للتجهيزات مما أدى إلى فشل النظام المتبع في تسييرها.

وكانت النتائج وخيمة بالنسبة لها وللاقتصاد الوطني حيث كان لعجز الدولة عن تحمل الأعباء المالية لتسيير جميع هذه المنشآت الرياضية الأثر الواضح.

– كذلك ضعف الاقتصاد الوطني والعجز عن إيجاد موارد جديدة للتمويل.إلى جانب هذا إنجاز منشآت رياضية جديدة وإلغاء البعض منها.

فكانت كنتيجة حتمية الذهاب إلى حد القول بفشل تسيير هذه المنشآت الرياضية بالدرجة الأولى وعلى الاقتصاد الوطني حيث تقل المداخيل. **(الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـ 25 فبراير 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة وتطويرها، وزارة الشباب والرياضة، الباب الرابع، ص: 32).**

3-2/ محاولة إعطاء البديل:

إن وضعية المنشآت الرياضية التي آلت إليها من تدهور يرجع بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير والمسايرة لها وبالتالي فشل نمط التسيير كان فاشلا في طرف تطبيقه ومواد تنظيره.

ولهذا نحاول إعطاء بعض الاقتراحات أو إيجاد البديل لإعادة إصلاح هذه المنشآت والدفع بها للخروج من دوامة الأزمة التي تحيط بها فيجب عل المعنيين والسلطات اتخاذ بعض الإجراءات منها:

– التخفيض من نسبة الضرائب حتى ترتفع نسبة الارادات واالمداخيل.

– الالتزام بعمليات إعادة الترميم والصيانة لهذه المنشآت والتجهيزات الرياضية.

– ترقية عرض مختلف الممارسات الرياضية.

– إعادة النظر في موارد المنشات ن طريق برنامج استثماري إلى منشات متعددة الموارد.

– تدخل الدولة والسلطات العمومية في تقديم المساعدات والايردات.

– التجفيف الفعالية الاقتصادية والعمل على الرفع من المردودية والإنتاجية لإعطاء الدفع للمنشآت الرياضية.

– توفير العتاد والتجهيزات الرياضية في السوق الوطنية.

كذلك العمل من أجل التصدي لهذا العجز الذي يعتبر عامل توقف تنمية التطبيق الرياضي. وذلك بالقيام بـ:

– إعادة اتفاقية بين وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الاقتصاد، خصوصا الجمارك من أجل تشجيع استيراد المعدات والتجهيزات الرياضية.

– تشجيع إنشاء شركات مختلفة مع تساوي نظام الجمركة والضريبة.

– حث المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية لقطاع الشباب، الاستثمار في إنتاج العتاد الرياضي.
– الترخيص باستيراد العتاد الرياضي وتخفيض رسوم الضريبة.

3-3/ التنظيم الجديد لبعض المنشآت الرياضية العمومية:

لقد أصبحت المنشآت الرياضية تمارس نظاما جديدا في تسيير شؤونها، ويتضح ذلك من خلال ما جاء على سبيل المثال في المرسوم التنفيذي **90.48** لسنة **1990**.

المعدل والمتمم للأمر **71/71** المتضمن إحداث المركب الأولمبي حيث جاء في المادة الثانية من هذا المرسوم إن مكتب المركب الاولمبي الذي يدعي في صلب النص المكتب وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

نستنتج من خلال ما جاء في هذه المادة أنها ذهبت إلى حد كبير لتطبيق المبادئ والأسس التي يقوم عليها تنظيم المؤسسات العمومية، خصوصا المبدأ المتمثل في الاستقلالية.

حيث جاء في الأساس القانوني للمؤسسة العمومية المستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والتي تصبح تسري عليها قواعد القانون التجاري وبالتالي تخولها القدرة على اكتساب الحقوق. والتحمل بالالتزامات وهذا ما يدعم استقلالية المؤسسة من وجود ذمة مالية مستقلة مما ينتج عنخ أرباح وتراكم في الأموال.

إن الشخصية المعنوية هي عامل إسناد الملكية، كما أنه يترتب عنه سياسة التمويل الذاتي وذلك بالاعتماد على الموارد الخاصة بالمؤسسة، وفائض الأرباح دون تدخل من الدولة. **(المرسوم التنفيذي 48.90 المؤرخ 30 يناير سنة 1990، المادة 02 المعدل والمتسم للأمر رقم 71/71 المؤرخ في 2 نوفمبر 1971، المتضمن أحداث المركب الأولمبي، العدد 5، 01 فيفري 1990).**

كذلك تمتعها بالأهلية القانونية أي أن المؤسسة لها حق الاشتراط، الالتزام والتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض.لكن كماليتها ليست مطلقة بحيث أنها مقيدة بالحدود التي يعنيها عقد إنشائها أو المقررة من طرف القانون.

أما فيما يخص الشطر الأول من المادة والمتمثل في الطابع التجاري والصناعي لهذه المنشآت فمبدأ المتاجرة يتعلق بوظيفة ونشاط المؤسسة من حيث خضوعها لمبدأ الإدارة التجارية المعمول بها في المشروعات التجارية الخاصة الخاضعة إلى أحكام القانون التجاري من حيث التنظيمات أو أعمالها أو أموالها.

من ناحية التنظيم فهي منظمة على شكل الشركة ويمكن اعتبار المنشآت الرياضية هي من هذا الشكل مساهمة عامة لمساهمة الدولة في تسيير شؤون هذه المنشآت بأموالها، أما من الناحية الوظيفية فإنها تقوم بأعمال تجارية طبقا لما تبرمه من عقود تجارية توخيا للسرعة والائتمان والإقلاع من الشكليات، واحترام القوة الملزمة للعقود وتشديد الجزاء على عدم التنفيذ.

أما من الناحية المالية للمؤسسة ذات الطابع التجاري فالنظام القانوني الحاكم لأموال وممتلكات المؤسسة يرتد إلى أحكام النظام التجاري لإخراجها من نطاق فكرة الأموال العامة.وبالتالي تبقى خاضعة لأحكام القانون الخاص من حيث التصرفات عليها في تكوينها أو تسييرها، فان راس المال التأسيسي يجب أن يكون مكتوبا ومدفوعا بكامله حسب الأشكال الذي نصت عليه قواعد التسيير المالي.

أما من ناحية التسيير فان أموال المؤسسة تدار وفق الشكل التجاري معندمة على نظام التسيير المالي والمحاسب التجاري. وبالنسبة لأموال التشغيل فأنها على اختلاف أنواعها قابلة للتنازل منها والتصرف فيها وحجزها حسب القواعد المعمول بها في التجارة، فهي محلا لمختلف التصرفات التجارية من بيع، وتنازل وإيجار...الخ وهذا خلافا للوضع السابق، أين كانت أموال المؤسسات العمومية الاشتراكية هي أملاك الدولة ولا يمكن التصرف فيها، أما الأموال الأساسية فهي خارجة عن التعاون المدني والتجاري بحيث لايمكن لا التصرف فيه أو اكتسابها وذلك على غرار الحماية المنية المبسوطة على الأموال العمومية، حفاظا باستمرارية المؤسسة العمومية في أداء مهامها **(المرسوم التنفيذي 90/48 المؤرخ 30 يناير سنة 1990، المادة 02 المعدل والمتسم للأمر رقم 71/71 المؤرخ في 2 نوفمبر 1971، المتضمن أحداث المركب الأولمبي بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، 01 فيفري 1990).**

4/ نقد التنظيم الجديد للمنشآت الرياضية:

بعدما مرت الجزائر بعدة مراحل في تسيير المؤسسات ابتداء من فترة استقلالها إلى غاية فترة الثمانينات حيث التجأت الدولة إلى انتهاج منهج جديد في تسيير منشآتها ومؤسساتها والذي تدعم بقانون **1988** والذي ينص في جميع قواعده على مبدأ الاستقلالية باعتبارها الركن الرئيسي في الإصلاح الاقتصادي الجديد، فهو منبثق من النصوص والمواثيق الأساسية للبلاد وعلى رأسها الميثاق الوطني لسنة **1986** والذي ينص لدى تحديده على ضرورة منح المزيد من الاستقلالية لهذه المؤسسات العمومية قصد تحسين أكثر لفعاليتها سواءا على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك عن طريق احترام المعايير والتحكم أفضل في قواعد التسيير.

وكذلك مختلف النصوص الأساسية التي كانت تلح على مبدأ الاستقلالية خاصة المؤتمر الاستثنائي لسنة **1980**م الخاص بالقضايا الاقتصادية والمتعلق بلائحة التسيير والتنظيم إلى إصلاح وسائل إعادة التنظيم للممتلكات الدولة وإثراء نظم التخطيط ولا مركزية وديمقراطية الاقتصاد في اتجاه تطوير المؤسسات واستقلالية التسيير على جميع مستويات الجهاز الاقتصادي والاجتماعي.

لهذا فقد انتهج المشرع الجزائري هذا المبدأ في التسيير للمؤسسات كما لاقتة مختلف أنماط التسيير في الجزائر من فشل كان كامن في طريق تطبيقه ومواد تنظيمه. وقد جاء هذا النظام الجديد لينعش ويعيد ويعطي نفس انطلاقة جديدة لهذه المؤسسات والمنشآت والدفع بها إلى التكور والازدهار

والتحسين من مستوياتها والخروج بها من أزمتها، والذي كان مالها الفشل والإفلاس لا محالة من جراء ضعف وسوء التسيير السابق **(أحمد رفيق الطيب: 1992، ص: 16-17)**.

4-1/ ضرورة الفعالية والكفاءة في التسيير للمنشآت الرياضية:

يقوم المسير بأعماله في إطار من الفعالية والكفاءة حيث تعني هذه الأخيرة إنجاز المهمة المناسبة أو القيام بالعمل المطلوب ويمكن قياس ذلك بمدى تقديم هذه المنشآت الرياضية بخدماتها الرياضية، أما الكفاءة فتعني إنجاز المهام بطريقة سليمة. فعلى سبيل المثال تخفيف تكلفة الوحدة المنجزة مع المحافظة على النوعية وهذا يدل على زيادة الكفاءة.

إن الفعالية تشير إلى القيام بالعمل المناسب بينما تشير الكفاءة إلى القيام بالعمل بالطريقة المناسبة، من هذا يمكن القول بأن المسير الفعال الغير كفء أفضل من المسير الكفء، ويلاحظ في الواقع أن فشل معظم التنظيمات يرجع إلى عدم الفعالية، أكثر مما يرجع إلى عدم الكفاءة. نستنتج أن عدم الفعالية وعدم الكفاءة في التسيير لعمل المنشآت ينعكسان سلبا على الخدمات المنتجة، حيث تصبح هناك رداءة الخدمات وارتفاع التكاليف **(أحمد رفيق الطيب: 1992، ص: 16-17)**.

من خلال هذا نلح على ضرورة النحلي بالكفاءة في التسيير فبي الأوضاع الحالية لتسير المنشآت الرياضية وذلك حفاظا على تقديم الخدمات بتكاليف معقولة نتيجة للوضعية الاجتماعية السيئة التي تميز بها بلادنا.

نعني بذلك أن الأندية الرياضية وحتى الرياضيين لا يمكنهم استعمال المنشات الرياضية، ومنه الكفاءة والفعالية والتسيير يعود بالفائدة المشتركة على كلا الطرفين من جهة وعلى التسيير الحسن لهذه المنشات الرياضية من جهة أخرى، حيث يكون استثمار وزيادة من حيث الزبائن، أين يكون المستفيد هو المنشات الرياضية بالدرجة الأولى.

4-2/ أفاق الممارسة الرياضية في ظل النظام الجديد لتسيير المنشات الرياضية:

على حسب ما جاء في النصوص والمواثيق القانونية التي تحث على توفير وتهيئة المنشآت الرياضية، وضرورة نشرها عبر كافة المناطق السكنية وهذا من أجل مساعدة أكبر عدد ممكن من الشباب الجزائري على ممارسة مختلف النشاطات الرياضية ولذا فقد قامت الدولة بعمل رائد مشجع.

لكن ونظرا لطريقة التسيير المطبقة غالبا لهذه المنشآت فقد واجهتها مشاكل وعراقيل آلت دون الوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن ثم فقد قامت السلطات بالتفكير في شيء جديد يعطي الدعم والنفس القوي للنهوض بها من جديد وانتهاج نظام آخر في تسيير هذه المنشآت الرياضية، والقائم على مبدأ الاستقلالية للتسيير، بما فيه من أسس تشجع على العمل في إطار مستقل بعيد كل البعد عن الضغوطات والمراهقة من طرف الدولة في الحدود المتفق عليها من أجل سير ناجح، وحتى تكون مثالا لكل التنظيمات والمنشآت السابقة الفاشلة. إن طموحات وآفاق الممارسة الرياضية محدودة في

إطار عمل هذه المنشآت الرياضية التي تعتمد على نظام أو المبدأ التجاري مثل كافة المؤسسات الأخرى.

لكن في إطار تنظيم عمل الأندية التي تستفيد من تمويل من طرف مؤسسات اقتصادية عمومية، وحتى الخاصة منها، وهذا من أجل أهداف مشتركة ومتبادلة وإن زاح هذا النظام على مبدأه هذا فسوف يخلف مشاكل تؤثر سلبا على الرياضة الجزائرية وخصوصا الرياضة الجماهيرية وحتى الفئات الصغرى وعليه فمن واجب السلطات المعنية، اتخاذ تدابير وإجراءات استعجالية حتى لا تقع في مثل هذه الأزمات والتخفيف من حدة المشاكل التي تعاني منها الرياضة الجزائرية خاصة والأندية الرياضية عامة. كذلك يجب العمل من اجل أن يكون ارتفاع في مستوى الممارسة الرياضية في ظل هذا النظام الجديد للتسيير لهذه المنشآت وإزاحة الذهنيات القديمة التي طرحت عدة مشاكل فيما يخص تسييرها.

وهنا نبين عمل الدولة والقائم على تسيير الندية الرياضية وتمويلها أو على تسيير المنشآت الرياضية بمختلف أنواعها، وان كانت هذه الأخيرة تأخذ طابع المؤسسة العمومية، فلم تذهب إلى خصوصيتها مباشرة بل أقلمتها مع النصوص الأساسية لاستقلالية المؤسسات وذلك بتقليص دعمها المالي لها وإعطائها طابع تجاري في تعاملها مع الرياضيين، من اجل إعطاء حماس ودفع للنهوض بالممارسة الرياضية ودفع المستوى البدني وبالتالي الارتقاء للمستويات الأعلى ولما لا في ظل العمل المتواصل لهذه المنشات والمؤسسات العمومية.**(أحمد رفيق الطيب: 1992، ص: 18)**.

خلاصة:

إن الحاجة إلي المنشآت والوسائل الرياضية أصبحت ضرورية جدا إذ بدونها لا يمكن تحقيق أي أهداف وإن قلة المنشآت الرياضية والوسائل يعد عائقا في وجه النشاط الرياضي، وإنه من الضروري استنباط طرائق ووسائل جديدة تفسح المجال لاستخدام أدوات ومعدات بسيطة ومصغرة مبتكرة أو مكتسبة لكي تملأ الفراغ الكبير الناتج عن نقص أو عدم توفر هذه التجهيزات.

إن توفر هذه المنشآت والوسائل الرياضية معناه زيادة الإقبال والمشاركة إذ ما توفرت فإنها ستظهر الوجه الحقيقي للرياضة من خلال تحقيق أهداف المنشآت الرياضية.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تمهيد

1-المنهج المتبع

2- متغيرات البحث

3-مجتمع البحث

4- عينة البحث

5- أدوات ووسائل البحث

6-الخصائص السيكومترية لأداة القياس

7-الأدوات الإحصائية المستعملة

تمهيد:

يعتمد كل بحث من البحوث العلمية على دراسة تعليلية وفق مناهج مختلفة باستعمال طرق جمع البيانات، ومن هذه المناهج هناك المنهج الوصفي الذي بواسطته نستطيع وصف الظاهرة مما يؤدي إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة.

وبغية الشروع بالدراسة الحالية والتي تندرج تحت عنوان: "**اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات**".

1-المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة موضوعنا استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعتبر بأنه دراسة الوقائع السائدة والمرتبطة بظاهرة أو موقف معين أو مجموعة من الأفراد أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة معينة من الأوضاع.

2- متغيرات البحث:

1/ المتغير المستقل: اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية.

2/ المتغير التابع: استخدام تكنولوجيا المعلومات.

3-مجتمع البحث:

أجريت الدراسة على العاملين في المنشآت الرياضية، وبلغ العدد الاجمالي الرياضة 121 مستشار موزعة بين ولايتي المسيلة والجلفة.

4- عينة البحث:

في بحثنا هذا شملت العينة جزءا من مجتمع الدراسة على العاملين في المنشآت الرياضية في ولاية المسيلة وحرصا منا في مدى تقدير الثقة في النتائج ومصداقية للواقع قمنا باختيار عينة بحثنا بطريقة عشوائية حيث تم التوجه إلى مجموعة من العمال عن طريق الاستبيان الالكتروني في ولاية المسيلة والذي بلغ عددهم 18 فرد.

5- أدوات ووسائل البحث:

بعد الإطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من أساتذة التربية البدنية الرياضية والمتخصصين في الادارة الرياضية بالضبط عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي وجدنا انه لا توجد مقاييس لدراسة اتجاهات الموظفين في الادارة الرياضية، فارتأينا أن تشمل أداة الدراسة على الاستعانة بالاستبيان الذي أعده **عماري علي** في أطروحته بعنوان **مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات.**

قامنا بإعداد هذا الاستبيان كأداة لقياس **اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات**".

وقد اتبعنا في بناء الاستبيان الخطوات التالية :

-إعادة صياغة فقرات بما يتلائم مع البيئة الجزائرية

-عرض الاستبيان على السادة المحكمين من أجل اختيار مدى ملائمتها لجمع البيانات، وتقنينها على البيئة الجزائرية.

-تعديل الإستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المحكمين.

وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون تم تعديل بعض الفقرات وقد بلغ عدد فقرات الإستبانة بعد صياغتها النهائية (22) فقرة،

- تم طباعة المقياس، على أن يعطي كل اختيار من الاختيارات درجة معينة حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق ،محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة) وأعطيت الأوزان التالية (1،2،3،4،5) . وذلك بناءاً على مفتاح التصحيح.

6-الخصائص السيكومترية لأداة القياس :

6-1- الصدق والثبات:

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة، والتأكد من توفرها على الخصائص السيكومترية، تم تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (4) افراد ، ومن خلال النتائج المحصل تم حساب :

6-1-1- صدق الاداة :

حرصنا على التاكد من صدق المقياس في الدراسة الحالية وذلك لاهمية صدق الاداة حيث تعد اهم الشروط الواجب توفرها في ادوات القياس وهو من ام معايير جودة الاختبار وتعرفه انستازي (Anastasi) سنة 1990 "ان صدق الاختبار يعني ما يقيسه هذا الاختبار وكيفية صحة القياس ،ويقبل الصدق على اساس معاملات الارتباط التي تشير اليه " ومن اجل التاكد من صدق الاداة اتبعنا الوسائل التالية:

-**الصدق الظاهري :** إن المقياس الذي تم اختياره قد تم اقتباسه من مراجع علمية ودراسات وبحوث سابقة في مجال التربية البدنية والرياضية ، وهي ذات معاملات ودلالة احصائة عالية من حيث الصدق والثبات، مما جعلنا نتوقع منطقيا ان هذا المقياس صادقا ، كما يشير هذا النوع من الصدق إلى ما إذا كان المقياس يبدو كما لو كان يقيس أولا يقيس ما وضع من اجل قياسه ، ويدل هذا النوع من الصدق على المظهر العام للمقياس كوسيلة من وسائل القياس .

- **الصدق الذاتي :**

ويقصد به الصدق الداخلي للاختبار ، وهو عبارة عن الدرجات التجريبية للاختبار منسوبة للدرجات الحقيقية الخالية من أخطاء القياس ، ويقاس عن طريق حساب الجذر ألتربيعي لمعامل الثبات الأداة ، وبما أن معامل الثبات يساوي 0.61 فان معامل الصدق الذاتي يكون كالتالي:

معامل الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$

الصدق الذاتي =0.78

- صدق المحكمين:

وكذلك للتأكد من صدق أداة الدراسة وملائمتها للبيئة الجزائرية قمنا باستخدام صدق المحكمين كأداة للتأكد من أن الاستبيان يقيس مـــا أعد له، حيث قمنا بعرض الاستبيان على الأستاذ المشرف وقمنا بعرضها على مجموعة من الأساتذة من جامعة جلفة وام البواقي وبالاعتماد على الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، وقمنا بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين حيث تم حذف بعض العبارات وتغيير صياغتها.

6-1-2- ثبات الاداة: ويعني أن الدرجات التي يتم الحصول عليها دقيقة وخالية من الخطأ ،وهذا يعني انه في حالت تطبيق نفس اداة القياس والاختبار على نفس الافراد او الشيء أي عدد من المرات ينفس الطريقة والشروط، فأننا سوف نتحصل على نفس القيمة في كل مرة ونظرا لتعذر جمع البيانات باستخدام تطبيق المقياس مرتين على نفس العينة تم حساب

***الفا كرونباخ :**

معاملات ثبات الاداة جمع البيانات باستخدام "معادلة كرونباخ المعروفة بمعامل الفا لتقدير الاتساق الداخلي للاختبارات والمقاييس متعددة الاختبارات أي عندما تكون احتمالات الإجابة ليست صفرا أي ليست ثنائية البعد

بلغ ثبات الاستبيان: Alpha Cronbach = 0.61

6-2- الموضوعية:

إن الأداة سهلة وواضحة ولا يتدخل في الإجابة عليها الباحث، بل هي أداة اتفق على صدقها المحكمين وثباتها من خلال الدراسة التي قمنا بها، حيث أن المختبر يجيب على الأسئلة الواردة في الأداة بدون إيحاء أو تدخل من قبل الباحث وعليه فان الذاتية لا تدخل ضمن إطار هذه الأداة.

واستنتاجا من دراسة معاملي الصدق والثبات نستطيع القول ان هناك دلالة احصائية بين كل عبارات المقياس والدرجة الكلية له ،كما يتميز المقياس بدرجة مقبولة من الثبات وبالتالي نستطيع الحكم عيه بأنه يتمتع بدرجة مقبولة من الصدق والثبات، مما يفيد بإمكانية الاعتماد عليه لقياس اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات".

7-الأدوات الإحصائية المستعملة:

بعد مرحلة التطبيق تم تفريغ بيانات استمارات الاختبار الصالحة لغايات الدراسة والمستوفية الإجابة في الحاسب الآلي بغرض تحليلها ومعالجتها عن طريق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وهذا من أجل مناقشة الفرضيات في ضوء أهداف البحث، وقد استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

*اختبار F-test "F" للتعرف على دلالة الفروق بين متوسط درجات.

*المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك للتعرف على درجات الفروق.

الفصل الخامس

عرض تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

5-1-عرض وتحليل النتائج

5-2-مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

5-3-تفسير نتائج الفرضية العامة

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري وتحديد منهجية البحث ووسائله سنحاول في هذا الفصل الإلمام بمعطيات البحث وهذا بتحليل النتائج المتمحورة أساسا على الفرضيات التي قمنا بتحديدها، كذلك تحليل النتائج المتحصل عليها.

كما سنقوم بالمعالجة الإحصائية للمعطيات بتحليل ومناقشة النتائج لمعرفة مصداقية الفرضيات وعرض وتحليل النتائـــج.

5-1-عرض تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

5-1-1-عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الاولى:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية في "اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة).

للتحقق من هذه الفرضية استخدمنا اختبار F-test، وذلك للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجة الكلية لاتجاه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى العاملين في المنشآت الرياضية.

الجدول (01): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة على الاستبيان.

الاستباين	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	sig	α	F	الدلالة
العبرات	20	2.20	2	0.14	0.05	2.20	دال

من خلال الجدول (01) الذي يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان والذي بلغة المتوسط الحسابي للإجابات بـــ 2.20 وانحراف معياري 2 ودرجة احتمال المعنوية "sig" 0.14، وبدراسة دلالة هذه الفروق نجد أن قيمة sig درجة الاحتمال المعنوية اكبر من مستوى الدلالة الذي اعتمدنا عليه والذي هو 0.05.

ومنه يتم قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في "اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة). وهو ما يفند صحة فرضيتنا.

الاستنتاج الخاص بالفرضية الأولى:

من خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة ،مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة). وهو ما يفند صحة فرضيتنا.

5-1-2-عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

- هناك اتجاه سلبي للعاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وللتحقق من هذه الفرضية تم حساب الفرضية من خلال تحويل البيانات إلى مستوى مسافات متساوية، لمعرفة اتجاههم وذلك عن طريق حساب المدى العام.

الجدول رقم 02: يمثل مجال فئات الاتجاهات العمال المنشآت الرياضية نحو استخدام التكنولوجيا.

الاستبيان	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	مجال الفئة الأولى اتجاه سلبي	مجال الفئة الثانية اتجاه ايجابي	القرار
العبارات	22	2.87	3-1	5-3.01	اتجاه سلبي

يتضح من الجدول (01) الذي يمثل المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على استبيان الاتجاهات نحو استخدام التكنولوجيا أن المتوسط الحسابي لدرجة الكلية لاستبيان اتجاه نحو استخدام التكنولوجيا هو (2.87) وهو ما يمكن إدراجه ضمن مجال الفئة الأولى (1-3) ومنه فإننا نقول ان هناك اتجاه سلبي للعاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الاستنتاج الخاص بالفرضية العامة:

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم 02 نستنتج أنه هناك اتجاه سلبي لدى العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يحقق صدق فرضيتنا.

5-2-مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

5-2-1-الفرضية الأولى: ينص الفرض الأول على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في "اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة).

وقد أظهرت النتائج بطلان هذا الفرض حيث كانت النتائج المتوصل إليها تدل عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في "اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة). ويعود عدم وجود فروق بين أفراد العينة إلى اتفاق في النظرة والرؤية بين الاطارات العاملة في المنشآت الرياضية ومستوى التأهيل الاكاديمي الذي تحصلوا عليه بالرغم من اختلاف التخصص والوظيفة، وكذلك امتلاك بعض السمات الشخصية مثل القدرة على التخطيط والتوجيه والتنظيم والرقابة لدى البعض من عدمها لدى البعض الآخر وهذه السمات هي التي تصنع الفارق في القدرة الشخصية للعمال على استخدام تكنولوجيا المعلومات باعتبارها جزء من الإدارة الحديثة خاصة في ظل جائحة كورونا والأمراض التي اصبحت تفرض هذا النوع من العمل والتواصل.

5-3-تفسير نتائج الفرضية العامة:

تنص الفرضية العامة على أنه هناك اتجاه سلبي لدى العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يحقق صدق الفرضية العامة. وقد أظهرت النتائج صحة هذا الفرض حيث كانت النتائج المحققة تشير إلى إن هناك اتجاهات سلبية للعاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام التكنولوجيا باعتبارها هذه الأخيرة ضرورة حتمية فرضت نفسها بقوة في الآونة الاخيرة وفي هذا السياق فإن عملية إدخال التكنولوجيا المعلومات إلى المؤسسة لا تتوقف على نسبية توفير الموارد التكنولوجية بل تتجاوز ذلك إلى تهيئة عنصر إقامة الهياكل اللازمة، تهيئة الثقافة التنظيمية المناسبة، ورفع مستوى الأداء وتحسينه (عماري علي: 2018، 183) وهو الأمر الذي يعتبر نسبيا نوعا ما في المنشآت الرياضية، والذي يستلزم أن يتم عن طريق التخطيط المسبق والمحكم، ويرتبط نجاح المؤسسة في تحقيق التميز الإداري الفعال بالاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، والذي يبقى هدفا أساسيا تسعى لتحقيقه جميع المنظمات المسؤولة على التسيير الإداري الرياضي خاصة في ظل ظروف ومتغيرات صحية واجتماعية وحتى في اقتصاد السوق وتزايد الضغوط التنافسية والتي فرضت على المؤسسات ضرورة على استثمار الكفاءات البشرية المتوفر لديها وتنمية قدراته ومؤهلاته من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات تساهم في تسهيل عملية التعلم والتدريب والتكوين بما يضمن تحقيق الاتجاهات الإيجابية المطلوبة للتسيير الأمثل وتقديم الآداءات المطلوبة لمستخدميها وضمان وصول المعلومة إليهم بسرعة والمشاركة في اتخاذ القرار والعمل على تجهيز الكفاءات البشرية كعنصر فعال ومبدع في المؤسسة.

الفصل السادس

استنتاجات واقتراحات

6-1-الاستنتاجات
6-2-الاقتراحات والتوصيات
قائمة المصادر والمراجع

6-1-الاستنتاجات:

بعد تحليل وإثراء متغيرات البحث نظريا، وتطبيق استبيان على عينة الدراسة، وبعد جمع البيانات وعرضها ومعالجتها إحصائيا ومناقشة نتائج الدراسة ومقارنتها مع الدراسات السابقة ذات العلاقة توصلنا في حدود عينة الدراسة إلى استنتاج ما يلي:

– كشفت الدراسة الحالية ان هناك اتجاه سلبي للعاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الدرجة الكلية للاستبيان.

– كما كشفت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات تعزى للرتبة (مستشار في الرياضة، مربي رئيسي في الرياضة، مربي في الرياضة).

– بينت الدراسة الحالية أن استخدام تكنولوجيا المعلومات تحتاج الى تكوين ميول واتجاهات إيجابيه من أجل تقديم جودة في المنتوج.

– أظهرت الدراسة أن نسبية توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات لبعض المنشآت والهيئات الرياضية الأمر الذي يوضح عدم فقدان الميولات تحفز على تقديم الأفضل.

– كشفت الدراسة أنه من الضروري خلق فرص تكوين لإطارات الرياضة العاملين في المنشآت الرياضية تخصص تدريب رياضي من أجل توفير لهم قاعدة معرفية لمساعدتهم على التسيير الأمثل.

6-2-الاقتراحات والتوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بالاقتراحات الآتية:

1. تعزيز اتجاهات العاملين في المنشآت الرياضية من أجل تطوير الأداءات الإدارية الأمثل.

2. ضرورة تبني استراتيجيات التكوين وتعزيز البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومحاولة الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين أداء المنشآت الرياضية.

3- توفير فرص تكوين مستمرة للعمال في المنشآت الرياضية فيما يتعلق بالتسيير والإدارة واستخدام التكنولوجيا.

4- تحقيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب يعني مراعاة ضرورة ان يكون التوظيف حسب التخصص.

6- القيام بدراسات مماثلة تدرس الطرق والأساليب الممكنة لتعزيز اتجاهات العمال في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات.

7- القيام بدراسات تبرز أهمية العلاقة بين الاتجاهات واستخدام التكنولوجيا مختلف أنواعها في الإدارة الرياضية واكتساب المهارات لازمة لتوفير جودة في المنتوج الإداري.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المنهاج وطرق التدريس، الطبعة الثانية، عالم الكتاب، القاهرة، 1998.

2. احمد حسين اللقاني، على احمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المنهاج وطرق التدريس، الطبعة الثانية، عالم الكتاب، القاهرة، 1998.

3. أحمد رفيق الطيب: التسيير والتنظيم والمنشآت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

4. احمد عزت، علم النفس الصناعي، ط 2، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

5. افانز، الاتجاهات والميول في التربية، ترجمة صبحي عبد اللطيف المعروف، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، 1990.

6. حسن أحمد الشافعي: الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية –الإمكانات والمنشآت في المجال الرياضي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2004.

7. الزغبي أحمد محمود، أسس علم النفس الاجتماعي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، 1994.

8. زهران حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1977.

9. سعد جلال، علم النفس الاجتماعي، الاتجاهات التطبيقية المعاصرة، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 1984.

10. سعد عبد الرحمن، السلوك الإنساني، الطبعة الثالثة، مكتبة الفلاح، الكويت، 1983.

11. السيد فؤاد البهي، علم النفس الاجتماعي، طبعة 3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1981.

12. عبد الحليم محمود السيد، علم النفس الاجتماعي والإعلام –المفاهيم الأساسية، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979.

13. عبد الرحيم طلعت حسن، علم النفس الاجتماعي المعاصر، طبعة 2، دار الثقافة، القاهرة، 1991.

14. عبد الله سيد معتز، الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 137، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1989.

15. عدس عبد الرحمان، توق محي الدين، المدخل إلى علم النفس، الطبعة الثانية، جون ويلي وأولاده، نيويورك، 1994.

16. عدس عبد الرحمان، توق محي الدين، المدخل إلى علم النفس، الطبعة الثانية، جون ويلي وأولاده، نيويورك، 1994.

17. عصام بدوي، موسوعة التنظيم والإدارة في التربية البدنية الرياضية، دار الفكر العربي، مصر، 2000.

18. عفاف عبد المنعم درويش: الإمكانات في التربية البدنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.

19. عفاف عبد المنعم درويش، الإمكانات في التربية البدنية، منشأة المعارف الإسكندرية، 1998.
20. عماري علي، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، 2018.
21. غنيم سعيد محمد، سيكولوجية الشخصية (محدداتها قياسها نظرياتها)، دار النهضة، 1978.
22. غنيم سعيد محمد، سيكولوجية الشخصية (محدداتها قياسها نظرياتها)، دار النهضة، 1978.
23. فاطمة المنتصر الكتاني، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
24. فاطمة المنتصر الكتاني، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
25. القاعود إبراهيم، الدراسات الاجتماعية– مناهجها وأساليبها– دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991.
26. قطامي يوسف، سيكولوجية التعليم والتعلم الوصفي، الإصدار الثاني، دارالشروق، عمان، 1989.
27. لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي، القاهرة، 1965.
28. محمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
29. محمد شفيق، السلوك الإنساني، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1990.
30. محمد شفيق، السلوك الإنساني، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1990.
31. محمد فركوس، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
32. محمود فتحي عكاشة، محمد شفيق زكي، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
33. محمود فتحي عكاشة، محمد شفيق زكي، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
34. مروان عبد المجيد إبراهيم: إدارة البطولات والمنافسات الرياضية، ط1، دار النشر عمان، 2002.
35. مفتي إبراهيم حماد: تطبيقات الإدارة الرياضية، مركز الكتاب للنشر، 1999.
36. مقداد يالجن، الاتجاه الأخلاقي في الإسلام، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1973.
37. مقداد يالجن، الاتجاه الأخلاقي في الإسلام، طبعة 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1973.
38. منسي محمود، علم النفس التربوي للمعلمين، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1991.

39. إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
40. بهاء شاهين، الإنترنت والعولمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1999.
41. بوحنية قوي، الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
42. شريف أحمد العاصى، نظم المعلومات الإدارية، دار نشر ومكان النشر، 2004.
43. عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين جنابي، نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2008.
44. عبد البارى، إبراهيم درة، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات:الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية المعاصرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003.
45. غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم ومداخيل تقنيات تطبيقات علمية)، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006.
46. محمد الهادي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، دار الشروق، القاهرة، 1989.
47. محمد طاهر نصير، التسويق الإلكتروني، دار حامد، عمان، 2004.
48. محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
49. محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة والإتصال الجماهيرى، دار العربي للنشر والتوزيع بدون مكان النشر، 1990
50. مصطفى ربحي، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2010.

الرسائل الجامعية:

51. بوخديمي كنزة، اتجاهات الإطارات الجزائرية نحو تخفيض وقت العمل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002.
52. عبد الرحيم بلعروس، اتجاهات أساتذة التعليم الثانوي نحو التدريس بالأهداف، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2001.
53. علي علي محمد عباس، اتجاهات المعلمين حيال مهنة التدريس وعلاقتها بالأسلوب القيادي لمديري المدارس الأساسية باليمن، مذكرة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية، الجزائر، 2006.
54. أمينة رباعي، التجارة الإلكترونية والآفاق تطورها فى البلدان العربية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.

55.بحبي دريس، دور إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية فى دعم متخذي القرار، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسير، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، 2005.

56.غنية لالوش، دور المعلومات في توجيه إستراتيجية المؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2002/2001.

57.لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتأثيرها على تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/ 2004.

58.نور الدين شارف، التسويق الإلكترونى ودورة في زيادة القدرة التنافسية (دراسة حالة مؤسسة جواب فرع الإتصالات الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة سعد حلب، البليدة، 2007.

59.نوفيل حديد، تكنولوجيا الإنترنت وتأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

الجرائد والمراسيم:

60.الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـــ 25 فبراير 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة وتطويرها، وزارة الشباب والرياضة.

61.أمر رقم 95-90 مؤرخ في 05 رمضان عام 1415 الموافق لـــ 1995 يتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية، تنظيمها وتطويرها، وزارة الشباب والرياضة، الباب الرابع للمنشآت والتجهيزات والعتاد الرياضي المادة 89.

62.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المرسوم التنفيذي 48.90 المؤرخ 30 يناير سنة 1990، المادة 02 المعدل والمتسم للأمر رقم 71/71 المؤرخ في 2 نوفمبر 1971، المتضمن أحداث المركب الأولمبي، العدد 5، 01 فيفري 1990.

63.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة الشباب والرياضة، الأمر 117/77 المتضمن إنشاء وتنظيم مكتب الحضائر المتعددة الرياضات 06 أوت 1977.

64.المرسوم التنفيذي رقم: 416-91 الذي يحدد كيفية إحداث منشاة رياضية وكيفية استغلالها، المؤرخ في 2-11-1991، الجزائر.

65.مرسوم تنفيذي رقم 10-206 الجريدة الرسمية رقم الذي يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشباب والرياضة، المؤرخ في 9 سبتمبر 2010.

المقالات:

66. إبراهيم بختي، محمود فوزي شعوبي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع الساحة والفندقة، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد السابع، 2010/2009.

67. إبراهيم بختي، مقياس تكنولوجيات ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أكتوبر 2005.

68. حاج عيسى آمال، هواري معراج، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الجزائرية، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الحديد 22-23 أفريل 2003.

69. شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجّلد5، العدد 4 2009.

70. الساسي بوعزيز (2011)، واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الرياضية بالجزائر، رسالة ماجستير في الإدارة الرياضية، بكلية علوم الطبيعة والحياة، المركز الجامعي بسوق أهراس، الجزائر.

71. مراد رايس (2005)، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر.

72. قرين رشيدة، لقوي وليد (2017)، اتجاه مستشاري الرياضة – تخصص تدريب رياضي – نحو **العمل في الادارة الرياضية**، مجلة المنظومة الرياضية المجلد 5، العدد 3، الجزائر.

المواقع الإلكترونية:

73. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61903

الملاحق

﴿ الاستبيان ﴾

عزيزي ....

في إطار القيام بدراسة تحت عنوان **اتجاه العاملين في المنشآت الرياضية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات** ، ضمن متطلبات الحصول على **شهادة الماستر** يسعدني أن تشاركنا في هذا الدراسة العلمية .

يشتمل الاستبيان على مجموعة من الاسئلة تقيس اتجاهك نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات

ولكي تقوم بالإجابة يجب إتباع التعليمات التالية :

- ✓ اقرأ أسئلة الاستبيان قراءة متأنية .
- ✓ اجب عن جميع الأسئلة .
- ✓ اسأل الباحث فور مقابلتك لأي صعوبة أو غموض في أسئلة الاستبيان

معلومات عن الطالب :

السن: الجنس:

(الرتبة) : مستشار في الرياضة ☐ مربي رئيسي في الرياضة ☐ مربي في الرياضة ☐

والآن ..وبعد أن تتأكد من انك فهمت التعليمات جيدا ابدأ في الإجابة عن أسئلة الاستبيان.

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تقوم المؤسسة باعتماد وتركيب برمجيات خاصة لمواجهة التغيرات					
تساعد البرمجيات المستخدمة في فصل المهام وتحديد الصلاحيات					
البرمجيات المستخدمة تتناسب وطبيعة العمل في المؤسسة					
تستخدم المؤسسة في عملها برمجيات حاسوبية متطورة					
تعمل المؤسسة على تحديث برمجياتها باستمرار					
البرمجيات المستخدمة تساعد على أداء المهام					
تستقطب المؤسسة أصحاب الاختصاص في مجال تكنولوجياالمعلومات(مهندسين، مبرمجين، مصممي النظم)					
تستقطب المنظمة مختصين في إدارة النظام(رجال البيع، محاسبين،إداريين)					
لدى المهندسين الرغبة في استخدام الاساليب الحديثة في تكنولوجيا المعلومات					
تقدم المؤسسة باستمرار التحفيزات المادية الملائمة لعمالها					
تقدم المؤسسة تحفيزات معنوية لموظفيها					
تقوم الشركة بدورات تكوينية مستمرة لتدريب إطاراتها على التقنيات المستحدثة والمطورة					
تتوفر الأجهزة والحواسيب بشكل كافي في المؤسسة					
يتوفر بالمنظمة مختصين في صيانة الأجهزة والحواسيب					
الأجهزة والحواسيب المتوفرة في المؤسسة توفر معالجة سريعة ودقيقة للبيانات					
يتعامل المهندسين في المؤسسة مع الأجهزة والحواسيب بشكل سهل					
تستغل الأجهزة والحواسيب المتوفرة بالمؤسسة بالشكل الأمثل					
تستخدم المؤسسة شبكة اتصال للربط بين الأقسام والمصالح					
تتناسب الشبكة المتوفرة مع احتياجات العمل في المؤسسة					
تستخدم شبكة الانترانت للتواصل بين الموظفين في مختلف المصالح داخل المؤسسة					
تساهم شبكة الانترنت في إعداد الدورات التدريبية التي تخص الموظفين في المؤسسة					
تستخدم شبكة الإكسترانت للاتصال بباقي فروع المؤسسة أو مع زبائنه					

الملحق رقم (02)
قائمة الخبراء والمحكمين "للمقاييس المستخدمة في الدراسة"

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الاختصاص	الجامعة
1	لقوي وليد	دكتور	منهجية التدريب الرياضي	معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي
2	بن شهرة محمد ياسين	دكتور	تحضير بدني	معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية في جامعة الجلفة
3	الوخش عطاء الله	دكتور	نشاط بدني تربوي	معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية في جامعة الجلفة .